زمن الفعل
" دراسة في ضوء المواضع التي اشترط النحويون فيها كونه ماضياً أو مضارعاً في بعض التراكيب"

إعداد

د. سحر السيد مصطفى خطاب

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر، مصر،
وكلية العلوم والآداب، جامعة نجران،
المملكة العربية السعودية.

زمن الفعل "دراسة في ضوء المواضع التي اشترط النحويون فيها كونه ماضياً أو مضارعاً في بعض التراكيب"

سحر السيد مصطفى خطاب

البريد الإلكتروني: Saharkhataab.7924@azhar.edu.eg

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر، مصر، وكلية العلوم والآداب، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى استجلاء الشروط التي وضعها النحويون متعلقة بالفعلين الماضي والمضارع، والتي يجب اتباعها والقياس عليها عند استعمال اللغة، وقد كانت هذه الشروط من النحويين لمعانٍ مقصودةٍ لا لمجرد التكثير والإغراب.

فقد اشترطوا في بعض الأحكام النحوية أن يكون الفعل فيها ماضيًا، وفي بعضها الآخر أن يكون مضارعًا، وما خرج عن شرطهم هذا عُد شاذًا وتباينت فيه آراؤهم أحيانًا، فلم تكن محل إجماع بينهم.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تحدثت في المقدمة عن الموضوع وسبب اختياره، وجعلت التمهيد عن تعريف الفعل وأنواعه وأصل الأفعال، وجعلت المبحث الأول بعنوان: الفعل الماضي بين الاشتراط والمنع، والثاني بعنوان: الفعل المضارع بين الاشتراط والمنع، وتضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ومنها:

١- وقف البحث على أربعة عشر موضعا اشترط فيه النحويون كون الفعل ماضيا أو مضارعا أو منعوا ذلك فيه، منها سبعة مواضع اشترطوا فيها المضي، وأربعة منعوا فيها المضي، وموضعان اشترطوا فيهما

المضارعة، وموضع منعوا المضارعة فيه، مع تباين آرائهم –أحيانا– فيما خرج عن هذه الشروط .

٢– أظهر البحث اعتماد بعض النحويين على التأويل والتقدير فيما خالف هذه الشروط في جل النصوص المتعارضة ، فخرجوا كثيرا من الشواهد لتستقيم مع شروطهم، من ذلك تخريجهم للأمثلة التي خالفت اشتراطهم المضي فيما تتعلق به (رُبَّ)،والفعل الذي يلي (إنْ)الشرطية، والتأويل إنما يكون مع التعذر.

٣– منع الكوفيون وقوع الفعل الماضي خبرا لـ(كَانَ)دون اقترانه بـ(قَدْ)، بينما أجازوا وقوعه حالا مطلقا، ولم يوجبوا (قَدْ) في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة قياسا على جواز وقوعه صفة للنكرة، والصحيح جواز وقوعه في الحالتين؛ فقد كثر ذلك في كلامهم نظمًا ونثرًا كثرة توجب القياس.

٤– منع النحويون وقوع المضارع في الجملة الحالية الواقعة بعد (أو)، واشترطوا مضيه، مع أن المضارع أدخل في الحال من الماضي، فلم يجيزوا: لأضربنه يمكث أو يذهب؛ لأن الشرط إذا حذف جوابه لزم أن يكون الفعل ماضيا.

الكلمات المفتاحية: الفعل الماضي، الفعل المضارع، الاشتراط، المنع، البصريون، الكوفيون.

Verb tense, a study through the Cases in which grammarians stipulate that it be past or present in some structures.

Sahar Alsayid Mustafa Khattab

Email: Saharkhataab.7924@azhar.edu.eg

Assistant Professor in the Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Sohag, Al-Azhar University, Egypt, and College of Arts and Sciences, Najran University, Kingdom of Saudi Arabia.

Abstract:

This research aims to clarify the conditions set by grammarians regarding past and present tenses, which must be followed and measured when using the language. These conditions were set by grammarians for intended meanings, not merely for the sake of exaggeration and strangeness. They stipulated that some grammatical rules require the verb to be in the past tense; in some cases, it is considered to be in the present. Any verb outside of this condition is considered irregular and their opinions sometimes differed, so there was no consensus among them. The research is divided into an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. In the introduction, I discussed the topic and the reason for choosing it. I devoted the preface to define the verb, its types, and the origin of verbs. I entitled the first chapter: The Past-Tense Verb between Condition and Prohibition, and the second: The Present-Tense Verb between Condition and Prohibition. The conclusion included the most important findings reached through the research, including:

1-The research focused on fourteen places where grammarians stipulated that the verb be in the past or present tense, or prohibited that in them. Seven of these places stipulated that it be in the past tense, four prohibited that it be in the past tense, two stipulated that it be in the present tense, and one prohibited that it be in the present tense, with their opinions sometimes differing in what was outside their conditions.

2- The research showed that some grammarians relied on interpretation and estimation in what violated these conditions in most of the conflicting texts, and they excluded many examples to be consistent with their conditions, including their extraction of examples that violated their condition of the continuation of what is related to (RUBA) and the verb that follows the conditional (in).

3- The Kufians forbade the past tense verb from being a predicate of (kana) without it being coupled with (qad), while they permitted it to be an absolute adverbial. They did not require (qad) in the affirmative past tense, apparent or implied, by analogy to the permissibility of it being an adjective for an indefinite noun. The correct view is that it is permissible to occur in both cases; this has been common in their speech, both in poetry and prose, a frequency that requires analogy.

4-Grammarians forbade the occurrence of the present tense in the present sentence that comes after (or), and stipulated that it be past tense even though the present tense was inserted into the present tense from the past. They did not permit: “I will hit him until he stays or goes away,” because if the conditional clause’s answer is deleted, the verb must be past tense.

Keywords: past tense, present tense, condition, prohibition, Basrans, Kufians.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد

فتعد الأحكام النحوية مثلا عليا أجمع عليها النحويون وحرصوا عليها؛ لتسهل عليهم عملية التصنيف والتبويب فيما بعد ، وتتسم بالثبات والاطراد غالبا ، وقد بنوها على شروط محددة يجب اتباعها والقياس عليها عند استعمال اللغة ، وهذه الشروط كالحدود التي تحد المسائل وتضبطها ،وقد كانت منهم لمعان مقصودة لا لمجرد الإغراب و التكثير.

وتتميز الأحكام عن الشروط بكونها لازمة الوجود بمجموعها حتى يتكون بها الأمر ،ولا يوجد فيها خلاف بين العلماء ،أما الشروط فإنها قابلة للنقص أو للنقض بحسب الآراء والمذاهب .[1]

ومن هذه الشروط أنهم اشترطوا في بعض الأحكام النحوية أن يكون الفعل فيها ماضيا وفي بعضها الآخر أن يكون مضارعا، وما خرج عن شرطهم هذا عُد شاذا وتباينت فيه آراؤهم أحيانا.

وقد لفتت انتباهي هذه الشروط التي تكلم عنها النحويون متناثرة في بطون الكتب، فتطلعت إلى لم شتاتها، فصرت أتابعها في مظانها، وحاولت حصرها وعرض آراء النحويين فيها وتتبع تعليلاتهم لها، مناقشة ومرجحة ما يظهر لي رجحانه بالدليل، فكان هذا البحث وعنوانه :(زمن الفعل، دراسة في ضوء المواضع التي اشترط النحويون فيها كونه ماضيا أو مضارعا في بعض التراكيب).

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

تحدثت في المقدمة عن الموضوع وسبب اختياره، وجعلت التمهيد عن تعريف الفعل وأنواعه وأصل الأفعال، وجعلت المبحث الأول بعنوان: الفعل

---

[1] ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص٦٥ .

الماضي بين الاشتراط والمنع ، والثاني بعنوان : الفعل المضارع بين الاشتراط والمنع ،وتضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

أما عن الدراسات السابقة لهذا الموضوع فلم أجد في حدود علمي دراسة تناولت هذا الموضوع، إلا بعض الدراسات العامة المتفرقة التي تناولت الفعلين بصورة عامة أذكر منها:

١-الماضي والمضارع، أيهما مشتق من الآخر؟ لداود عبده، بحث منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت، المجلد الثالث، العدد التاسع ١٩٨٣م.

٢-مجيء الفعل الماضي حالا بين القرآن الكريم واللغة لأبي سعيد محمد عبد المجيد، بحث منشور بمجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول ٢٠٠٤م.

٣-التعاور بين الفعل الماضي والمضارع في ضوء نظرية السياق لعاطف طالب عبد السلام ، بحث منشور بمجلة الدراسات اللغوية ،المجلد السابع عشر ،العدد الثاني ٢٠١٥م.

٤-الدلالة الزمنية للفعل الماضي والمضارع في النص القرآني لزينة قريشة ، بحث منشور بجامعة طاهري محمد بشار ،العدد الحادي عشر ،الجزائر ٢٠١٧م.

وبحثي يختلف عن هذه الدراسات كل الاختلاف، فالبحث يتناول المواضع التي اشترط النحويون فيها أن يكون الفعل ماضيا أو مضارعا في بعض التراكيب، وحكم ما خرج عن شروطهم واختلاف الآراء فيه، والذي أحسب – فيما أعلم – أني لم أُسبق إلي دراسته.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وهو نعم المولى ونعم النصير.

تمهيد

اختلف النحويون في تعريف الفعل ،فقال سيبويه في(باب علم ما الكلمُ من العربية) :"أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت".[١]

وعرفه ابن جني بقوله: "والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، فأما قد فنحو قولك: قد قام وقد قعد، وقد يقوم وقد يقعد، وكونه أمراً نحو قم واقعد". [٢]

وعرفه ابن الحاجب بقوله:" الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة". [٣]

والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع عند البصريين، ونوعان عند الكوفيين، والأخفش، بإسقاط الأمر على أن أصله مضارع .[٤]

أحدها: المضارع [٥]،وعلامته أن يصلح لأن يلي (لم) ،نحو (لم يقم، ولم يشم)، والأفصح فيه فتح الشين لا ضمها، والأفصح في الماضي شممت، بكسر الميم، لا فتحها، وإنما سمي مضارعا لمشابهته للاسم، ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه.

---

(١) **الكتاب ١/١٢.**

(٢) **اللمع في العربية ص ١٥.**

(٣) **ينظر: الكافية في النحو ص٥٩.**

(٤) **التصريح ١/٣٨.**

(٥) **أوضح المسالك ١/٥٢.**

ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل (لم) فهي اسم، كأوه وأفّ بمعنى أتوجع وأتضجر.

الثاني: الماضي: وهو كلمة تدل على معنى –أي حدث– وزمن فات قبل النطق بها، ويتعين معناه للحال إذا قصد به الإنشاء مثل اشتريت وبعت ... إلخ، كما يتعين للاستقبال إذا أفاد طلبا ودعاء مثل: أعانك الله ورفع منزلتك، أو سبق بنفي بـ (لا) أو (إن) المسبوقتين بقسم، نحو: والله لا أكرمت الجبان، لئن ثابرت لتظفرن بما ترجو،

ويتميز بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس، أو تاء التأنيث كقامت وضربت.

وعند الكوفيين أن الأمر مقتطع من المضارع، فذهبوا إلى أن الفعل نوعان: ماضٍ، ومضارع فقط، وأن الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب، في مثل: (لِتَقُمْ)، فحذفت لام الطلب؛ لِلتخفيف، في مثل: (قمْ واقعُدْ) وتبعها حرف المضارعة . [1]

أما تسمية الماضي ماضيا والأمر أمرا فواضحة، وأما المضارع فهو في اللغة المشابه، يقال: فلان يضارع الأسد، أي: يشابهه، ولما شابه الاسم سمي مضارعا ، كأنه رضع معه ضرعا واحدا، فالمضارعة من لفظ الضرع.

وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من المراضعة، ولا ضرورة تدعو إلي دعوي القلب ؛لأن اللفظ إذا وجد كامل التصرف فلا يدعي فيه القلب، وأنت تقول: ضارع يضارع مضارعة وهو مضارع ومضارع.[2]

---

(1) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٧٢.

(2) ينظر: التذييل والتكميل ١/٦٧.

أصل الأفعال:

اختلف النحويون في أي أقسام الفعل أصل لغيره ، فذهب الأكثرون[١] إلى أنه فعل الحال؛ لأن الأصل في الفعل أَن يكون خبرا، والأصل في الخبر أَن يكون صدقا، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فتحقق وجوده ، فَيصدق الخبر عنه .

وقال بعضهم : الأصل هو المستقبل ؛لأنه يخبر عنه عن المعدوم ،ثم يخرج الفعل إلى الوجود ، فيخبر عنه بعد وجوده، ونسبه السيرافي إلى الزجاج[٢]، قال تلميذه الزجاجي:" اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم للفعل المستقبل؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال (ثم) ماضيا فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي".[٣]

وقال بعضهم: الأصل هو الماضي؛ لأنه لا زيادة فيه، ولأنه كمل وجوده فاستحق أَن يسمى أصلا للباب .[٤]

قال ابن الخباز:" الأفعال مشتقة من المصادر، وفائدة الاشتقاق: الدلالة على اقتران الأحداث بالأزمنة المحصلة من ماض وحاضر ومستقبل، وانقسامها إلى ثلاثة أقسام ضروري ،وذلك لأن الفعل لا يخلو من أن يكون زمان الإخبار به زمان وجوده أو غير زمان وجوده، فإن كان الأول: فهو الحال ،وإن كان الثاني: فلا يخلو زمان وجوده من أن يكون وجوده مترقبًا أو متقضيا، فالأول : المستقبل والثاني: الماضي. وهذا الحصر ضروري، لأنه دائر بين النفي والإثبات ، واختلف النحويون في

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ١١/٢،وينظر:همع الهوامع ٤٥/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٨/١،والخصائص ٣١/٢.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص٨٥.

(٤) اللباب ١٥/٢.

الأصل من الأقسام الثلاثة ، فقال قوم: الماضي هو الأصل، لأنه يكون مجردًا من الزيادة ثم تلحقه زيادات المضارعة، والأصل عدم الزيادة، وقال قوم: الأصل فعل الحال ؛لأنه موجود والماضي والمستقبل معدومان، ولا شبهة في أن الموجود أقوى من المعدوم ،وقال قوم: المستقبل هو الأصل ؛ لأن العدات به تكون وهو يصير إلى الحال ثم إلى الماضي." [١]

والقائلون بأن الأصل في الأفعال هو الماضي ،وأن المضارع مشتق منه ؛ احتجوا بأن المضارع تلحقه زوائد علي الماضي، والأمر قد تلحقه في بعض، فدل ذلك علي أن الماضي هو الأصل، وزعموا أن نوع الحركة في المضارع يتوقف على نوعها في الماضي ،قال المبرد: "فأما ما كان على (فعِل) فاللازم في مستقبله (يفعَل) تقول: شرب يشرب وعلم يعلم ،وما كان على (فعُل) فاللازم (يفعُل)نحو: كرم يكرم وظرف يظرف ،وأما ما كان على (فعَل)فإنه يجيء على (يفعِل ويفعُل) نحو يضرب ويقتل."[٢]

وقال ابن جني:"...المضارع من (فعُل) لا يجيء إلا على (يفعُل) بضم العين ...لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا . [٣]

والذي يقتضيه الترتيب الوجودي أن يبدأ بالأمر الدال بوضعه على الاستقبال، ثم بالمضارع لأنه علي ما يقرر يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي لأنه منتهي الفعل، إذ الفعل يكون معدوما غير مسبوق بوجود، ثم يصير موجودا، ثم يصير معدوما مسبوقا بوجود، ولذلك كان الأمر في

---

(١) **توجيه اللمع ١/١٠٠،١٠١.**

(٢) **المقتضب ١/٧١.**

(٣) **المنصف ١/٢ .**

كثير من اللغات غير العربية هو الأصل، إذ هو المجرد في تلك اللغات وغيره مزيد فيه علي ما يدل علي كونه ماضيا أو حالًا.[١]

وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل

عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع الحال والوصف

وموقع خبر المبتدأ و (إن) ، ولم يقطعه دخول (اللام) عن أن يكون خبراً في باب (إن) كما فطع الماضي، من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام.

والأصل في الأفعال الماضية أن تدل على أحداث وقعت في الزمن الماضي ، والأصل في الفعل المضارع أن يدل على أحداث استمر حدوثها، وقد جاءت شواهد كثير نثرا ونظما وقع أحدهما مكان الآخر ،فذكر كثير من النحويين أن الفعل الماضي يقع موضع المضارع ويدل على معناه ،وكذلك المضارع يقع موضع الماضي ويدل على معناه ،قال سيبويه :"وقد يقع (نفعل) في موضع (فعلنا) في بعض المواضع ".[٢]

وقال في موضع آخر:" يجوز أن يجعل (أَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْتُ)،ولا يجوز (فَعَلْتُ) في موضع (أَفْعَلُ) إلا في مجازة نحو :إن فَعَلْتَ فَعَلْتُ." [٣]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦٨/١.

(٢) الكتاب ٢٤/٣

(٣) الكتاب ٥٥/٣

وذكر أبو علي الفارسي[1] أنه سأل ابن السراج عما ذكره سيبويه من هذا ،فقال :"الأفعال جنس واحد ، فكان يجب أن تكون على بناء واحد ، ولكنها غيرت بتغيير الأزمنة ،وقسمت بتقاسيمها لما كان ذلك في الإيضاح أبلغ، فخص كل قسم من ذلك بمثال، لا يقع واحد منها في موضع الآخر إلا أن تضم إليه حرفا يكون دليلا عليه على ما أريد به ،فيصير الحرف كأنه يقوم مقام البناء المراد ؛إذ كان يدل عليه كما يدل البناء وذلك نحو قولك :والله لا فعلت ،فقولك (فعلت) فعل ماض وقع في موضع مستقبل ،فلما كانت قبله (لا) علم أنه يراد به الاستقبال ؛لأن (لا) إنما تكون نفيا لما يستقبل مما أوجب بالقسم ،فلما كانت تكون نفيا للمستقبل ،ووقع بعدها ماض علمت أن الاستقبال يراد به.

فإن قال قائل : لم غير البناء وأقيم مقامه حرف يدل عليه؟ وما كانت الحاجة إلى ذلك والقصد فيه؟

قيل له: لما في ذلك من التوسع المبالغة ؛ ألا ترى أن (لم) إنما هي لنفي ما مضى ،وأن (إن) إنما هي للشرط ،والشرط لا يكون إلا بما يستقبل، والشيء يستقبل ثم يمضي ،فإذا أوقعت الماضي هذا الموقع فكأنك قد أثبته وحققته فقلت :كان ،فكأنه قال: وكذلك النفي بـ(لم) إنما هو لما مضى وإن كان اللفظ لفظ الاستقبال.

ووجه المبالغة في ذلك أن الشيء يستقبل ثم يمضي ، فإذا أخبرت بنفي استقباله –وحكمه أن يكون قبل الماضي– كان الماضي من الإيجاب أبعد ؛إذ كان حكمه أن يكون بعد المستقبل وأنت قد نفيت المستقبل

فلما فيه من هذه المعاني ولما أرادوا من التوسع جاز وقوع بعض البناء في موضع بعض.[2]

---

(١) **الإغفال ٣٥٦/١، وينظر الأصول ١٩٠/٢.**

(٢) **الإغفال ٣٥٧/١.**

وقال ابن جني: "قال أبو بكر:" كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد غير أنه لمَّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثُلها ليكون ذلك دليلا على المراد فيها ، قال : فإن أُمِن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض ." [1]

إلا أن النحويين اشترطوا في بعض الأحكام النحوية أن يكون فعلها ماضيا، وفي بعضها الآخر أن يكون فعلها مضارعا، كما منعوا في بعض الأحكام النحوية أن يكون الفعل ماضيا أو مضارعا، وهذا ما يريد هذا البحث بيانه.

[1] الخصائص ٣/ ٣٣١.

المبحث الأول

الفعل الماضي بين الاشتراط والمنع

١/اشتراط المضي في الجملة الحالية الواقعة بعد (أو)

تقع الحال جملة، وتربط في الأصل بالضمير، وقد تربط بالواو أو بهما، ومن الجمل التي يتعين ربطها بالضمير فقط الجملة الفعلية المصدرة بماض متلو بأو، نحو لأضربنه ذهب أو مكث، فجملة(ذهب) حال من الهاء، وهي متلوة بأو فلا تقترن بالواو لأنها في تقدير شرط أي إن ذهب وان مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره.[١]

و(أو) تدخل بين فعلين بعد استغناء الفعل قبلها ،ويكون الفعلان بمعنى الحال وفيها معنى المجازاة ، ولا يكفي الكلام بأحد الفعلين ولا يكون إلا فعلا ماضيا [٢] ، وذلك قولك: لأضربنه ذهب أو مكث ومعناه: لأضربنه إن ذهب وإن مكث، وموضعه من الإعراب نصب، كأنه قال: لأضربنه ذاهبا أو ماكثا.

ولا يجوز: (لأضربنه ذهب) على معنى: لأضربنه ذاهبا ؛ لأن (ذهب) فعل ماض ولا يكون حالا لمستقبل.

وإنما جاز: (لأضربنه ذهب أو مكث)؛ لأنه بالتكرير صار فيه معنى: إن ذهب وإن مكث كأنه قال: لأضربنه كائنا ما كان، و (لأضربنه على كل حال).

ولا يجوز الفعل المستقبل في هذا، لأن الفعل المستقبل يقع موقع الحال ولا يحتاج إلى تكرير، ولا يدل على أنك تريد به المجازاة.[٣]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٦١،والتذييل والتكميل ١٦٧/٦،وتمهيد القواعد ٢٣٣٠/٥،وهمع الهوامع ٣٢٠/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٦٧/٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤٤٢/٣.

تقول: لأضربن زيدا يضحك، بمعنى: ضاحكا، ولو قلت: لأضربنه يذهب أو يمكث لم يكن فيه دلالة على المجازاة كما دل الماضي بلفظ المضي الذي يقتضيه على المجازاة.

لذا اشترط النحويون[١] في الفعل الواقع بعد (أو) أن يكون ماضياً ،مع إعرابهم له حالاً ، نحو لأضربنه حضر أو غاب، و لأضربنّه عاش أو مات ، وتمنع الواو هنا لأنها في تقدير الشرط، أي (إن حضر أو غاب)، و (إن عاش أو مات) .

ومنه قول الشاعر:

كنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدلًا ولا تَشُحّ عَلَيهِ جَادَ أَوْ بَخِلًا[٢]

ولم يجيزوا أن يكون مضارعاً ، مع أن المضارع أدخل في الحال من الماضي .[٣]

قال سيبويه:" وتقول لأضربنه ذهب أو مكث كأنه قال : لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ولأضربنه إن ذهب أو مكث ."[٤]

وَمنه قول زِيَادَة بن زيد العذري :

إِذَا مَا انْتهَى عِلْمِي تَنَاهيتُ عِنْده أَطَالَ فأملي أَو تناهى فَأَقْصِرَا[٥]

وعلة امتناع دخول قد على المتلو بـ (أو) أن أصله فعل شرط، وأصل: لأضربن زيدا ذهب أو مكث :إن ذهب أو مكث، أي: ذاهبا أو

---

(١) ينظر:التذييل والتكميل ١٦٧/٩.

(٢) من البسيط ، لم أقف على اسم قائله، والشاهد في قوله: "جاد" حيث وقع حالًا، وهو ماض ولم يجئ معها قد، لكون الماضي قد عطف عليه بأو. ينظر: المساعد:٤٤/٢، رتشاف الضرب١٦٠٣/٣،وتمهيد القواعد ٢٣٣٠/٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٧/٩،و المسائل النحوية في شرح ابي العلاء ١٩٧/١.

(٤) ينظر:الكتاب ١٨٥/٣.

(٥) من الطويل ، والشاهد: دخول أو لأحد الأمرين على حدّ قولك: لأضربنّه، ذهب أو مكث.،الكتاب١/ ٤٩٠، والمقتضب ٣٠٢/٣،والخزانة/ ١١/ ١٧٨.

ماكثا، والمراد على كل، فكما أن (إن)الشرطية لا تدخل على الماضي المصحوب بـ(قد) فكذلك لا تدخل علي إذا كان حالا مراعاة لأصله، فلذلك منع النحويون وقوع المضارع هنا، فلا يجوز: لأضربنه يمكث أو يذهب؛ لأن الشرط إذا حذف جوابه لزم أن يكون الفعل ماضيا.

وعلل الفارسي بأنه لما كان الأصل في نحو (لأضربنه أذهب أو مكث) معنى الجزاء، فإنه لم يجز وضع (يذهب) و (يمكث) موضع (ذهب) و(مكث)، فكما يقبح وقوع الجزاء مضارعاً من حيث لم يكن له جواب مجزوم فكذلك هنا.

وقال نقلا عن الأخفش: "إذا قلت :(لأضربنه أذهب أو مكث)، فتقدير الكلام الجزاء ،والمعنى :لأضربنه إن ذهب أو مكث، وحسن إضمار (إن) وحذفها مع الماضي .

وسألوا أبا الحسن الأخفش عن قوله :(لأضربنه أذهب أو مكث) فقالوا : أتجيز: (لأضربنه يذهب أو يمكث) ؟ فقال : لا أجيزه ؛ لأن (إنْ) تحذف مع الماضي ،و لا تحذف مع المستقبل ،ألا ترى أنك تقول:(أنت ظالم إنْ فعلت) و لا يجوز(إنْ تفعل)، فكذلك ثَمَّ". [١]

وقال أبو حيان:" وتقول: (لأضربنه ذهب أو مكث)، (أو) خاصة تحذف معها أداة الشرط دون أدوات العطف، ولابد أن يكون الفعل ماضياً ، لأن الجواب لا يحذف إلا بشرط مضى الفعل، ولا يجوز أن تقع ثَمَّ (أم)، ولا يجوز: لأضربنه أذهب أو مكث، ولا: لأضربنه يذهب أو يمكث ،ولا: سواء على ذهب أو مكث." [٢]

---

[١] **ينظر: المسائل المنثورة ص٢١١.**

[٢] **التذييل ١٦٧/٩، وينظر: ارتشاف الضرب ١٦٠٩/٣ ،والمساعد ٤٨/٢ ،والتصريح ٦١٢/١.**

واشتراطهم صحيح فما كان أصله الشرط نحو: لأضربن زيدًا ذهب أو مكث، فلا تدخل عليه قد، ولا الواو، ولا يكون بصورة المضارع فلا تقول: لأضربنه يذهب أو يمكث، ولا تدخل الهمزة على ذهب فلا يقال: لأضربنه أذهب أو مكث، وقال أبو علي: يجوز ظهور حرف الشرط: لأضربنه إن ذهب أو مكث.[١]

٢/اشتراط المضي فيما تتعلق به (رُبَّ)

(رُبَّ) :بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة، ويجوز إلحاقها تاء التأنيث المفتوحة ،وهي للتقليل حقيقةً [٢]، وقد اختلف النحويون في المعنى الذي تفيده (رُبَّ) على أقوال[٣]:

الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب الجمهور، قال المبرد: "ورُبَّ معناها الشيء يقع قليلاً"[٤].

الثاني: أنها للتكثير مطلقاً، وهو مذهب ابن درستويه، وجماعة[٥].

الثالث: أنها للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، وهو مذهب ابن مالك[٦]، والمتأخرين [٧]،قال الخطيب الموزعي: "والذي اختاره محققو المتأخرين أن معناها التكثير غالباً، وترد للتقليل قليلاً".[٨]

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [٩]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠٨.

(٢) شرح منظومة الآجرومية للشيخ داود التكريتي ص٨٦.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٤٣٩،٤٤٠، ومغني اللبيب ١/١٥٤، والمساعد ٢/٢٨٥، ومصابيح المغاني ص١١٣.

(٤) المقتضب ٤/١٣٩،وينظر:المنصف ١/٢٣٩،والأصول ١/٤١٧.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/١٥٤،والمساعد٢/٢٨٤.

(٦) ينظر: التسهيل ص ١٤٧،وشرح التسهيل ٣/١٧٦ – ١٧٨.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/١٥٤، ومصابيح المغاني ص١١٣.

(٨) مصابيح المغاني ص١١٣.

(٩) الحجر:٢.

وبقول الشاعر:

فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوتُ ولَيلةٍ بِآنِسةٍ، كأنَّها خَطُّ تِمثالِ[1]

ووجه الدلالة: أن الآية مسوقة للتخويف، والبيت مسوق للافتخار والمباهاة، ولا يناسب واحد منهما التقليل[2].

الرابع: أنها ليست موضوعة للتقليل ولا للتكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا المذهب اختاره أبو حيان في الارتشاف[3].

ومن خصائص رب، عند أكثر النحويين، أن الفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضياً ،تقول: رُبَّ رجل كريم لقيت، ولا يجوز سألقي، وإنما لزم مضي فعلها، لأنها جواب لفعل ماض ، وقيل: لأنها للتقليل، فأولوها الماضي، لأنه قد تحققت قلته.[4]

ووجه ذلك بعضهم بِأَن ما مضى هو الذي تعلم قلته وكثرته ويحتمل ذلك فيه وأما المستقبل فمجهول الحال لا يعلم أكثير هو أم قليل.[5]

---

(1) من الطويل لامرئ القيس ،و "ربَّ" فيه للتكثير، ينظر: ديوانه ص ١٣٦، ومغني اللبيب ١/١٥٤ ،التذييل والتكميل ١٠/٧٣،وتمهيد القواعد ٦/٣٠٣١،، والهمع ٢/٤٣٢.

(2) ينظر: مغني اللبيب ١/١٥٥.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٣٨، ومن معانيها: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق ،ومن معانيها أيضا : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وذهب ابن السراج إلى أن (ربَّ) جواب كلام سابق ، سواء كان هذا الكلام ظاهراً أم مقدراً ، ولا يجوز استعمالها في ابتداء الكلام، ينظر: الأصول ١/٤١٧ ،وشرح المفصل ٨/٢٧ ،والجنى الداني ص٤٤٠.

(4) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٦٦ ،والجنى الداني ص٤٤٠.

(5) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٦٤

فوجوب أن يكون الفعل الذي تتصدره (رُبّ) أو تتعلق به ماضي المعنى، ومنع أن يكون حالاً أو استقبالاً هو مذهب أكثر النحويين[١] .

قال ابن السّراج :" .. ولمّا كانت(ربّ) إنّما تأتي لما مضى، فكذلك (ربّما) لمّا وقع بعدها الفعل، كان حقّه أن يكون ماضيا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثمّ إضمار(كان) قالوا في قوله تعالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾: إنه لصدق الوعد كأنّه قد كان كما قال: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [٢] ولم يكن، فكأنه قد كان لصدق الوعد ولا يجوز: رُبَّ رجل سيقوم، وليقومن غدًا".[٣]

وقال أبو علي الفارسي:" وقد كفوا (رُبَّ) بـ(ما) في قولهم: ربما، كما كفوا بها غيرها ولما كانت (رُبَّ) إنما تأتي لما مضى وجب أن تكون (ربما) كذلك أيضًا تدخل على الماضي [٤] كقوله:

رُبَّما أوْفَيتُ في عَلَمٍ تدفَعْنَ ثَوْبي شمالاتُ[٥]

وهو مذهب الزمخشري، قال:" ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضياً، تقول: (رُبّ رجلٍ كريمٍ قد لقيت)، ولا يجوز (سألقى)، أو (لألقين)".[٦]

وذهب ابن الشجري إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً وحاضراً لا مستقبلاً؛ لأن المستقبل مجهول، فكيف يحكم عليه بتقليل أو تكثير ، قال: "

---

[١] منهم المبرد والفارسي ، ينظر: الأصول ٤١٩/١،و شرح المفصل ٢٩/٨، والبسيط في شرح الجمل ٨٦٦/٢،والجنى الداني ص ٤٥١.

[٢] سبأ:٥١.

[٣] الأصول ٤١٩/١.

[٤] الإيضاح العضدي ص ٢٥٤.

[٥] من المديد، وهو لجذيمة الأبرش ،والشاهد فيه قوله: "ربما أوفيت" حيث دخلت "ربما" على فعل ماض ،ينظر: الكتاب ٣/ ٥١٨ ،وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١ ،والأزهية ص٩٤، ورصف المباني ص٢٣٥.

[٦] المفصل ص٣٨٣.

ومن أحكامها أنها تكون لتقليل ما مضى وما هو حاضر دون المستقبل ، تقول : رُبّ رجل أخبرنا بحاله ، وربّ رجل يخبرنا الآن ، ولا نقول : ربّ رجل سيخبرنا ، ولا ربّ رجل ليخبرنّنا غداً ، لأن ما لم يقع لا يعرف كميّته فيقلّل ولا يكثّر ".[١]

وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز أن يكون مستقبلا وحالا، والمضي أكثر، قال:" وقول المبرد "رُبّ "ينبئ عما وقعت عليه أنه قد كان، هذا هو الأكثر، وأما كون ذلك لازما لا يوجد غيره فليس بصحيح، بل قد يكون مستقبلا..." [٢]

وقَال أيضا: "وقد اجتمع الحضور والاستقبال في قوله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم [٣]:(يَا رُبَّ كاسية فِي الدُّنْيَا عَارِية يَوْم الْقِيَامَة) ،وأيضًا الْمُضِيّ والاستقبال فِيمَا حكى الْكسائي عَن قَول بعض الْعرب بعد فرَاغ شهر رمضان " يا رُبَّ صائمه لن يَصومَهُ، ويا رُبَّ قائمهِ لن يَقومَهُ" ،وَقد انْفَرد الاستقبال فِي قَول هند أم معاوِية:

يَا رُبَّ قَائِلَة غَدًا يَا وَيْحَ أمّ مُعَاوِيَة[٤]

وَفِي قَول جحدر:

فإنْ أَهْلكْ فَرُبَّ فَتَى سَيبَكي عليَّ، مُخَضَّبٍ، رَخْصِ البَنانِ[٥]

---

(١) أمالي ابن الشجري ٤٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٩/٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٦٥، وينظر المساعد على التسهيل ٢٨٧/٢.

(٤) من مجزوء الكامل ،وقد جاء فيه ما يتعلق بربّ مستقبلا، ينظر:مغني اللبيب ١٥٨/١،والمساعد ٢٨٦/٢،وتمهيد القواعد ٣٠٢٢/٦،والهمع ٤٣٨/٢.

(٥) من بحر الوافر، قائله جحدر بن مالك اللص من قصيدة طويلة ، ويستشهد به هنا على أن ما بعد ربّ قد يكون مستقبلا، ينظر: شرح التسهيل ١٧٩/٣،والتذييل والتكميل ١٠٦/١،والجنى الداني ص ٤٤١،وتمهيد القواعد ٣٠٢٢/٦.

وَفِي قَول الآخر:

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِي لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ[١]

ثمَّ قَال:" وَمَعَ ذَلِك فَالْمضي أَكثر من الْحُضُور والاستقبال[٢] ،ومن شواهده قَول امْرِئ الْقَيْس:

أَلا رُبَّ يَوْم صَالح لَك مِنْهُم وَلَا سِيمَا يَوْم بدارة جلجل[٣]

والمانعون لمجيء(رُبَّ) للاستقبال أولوا ما ذكر من هذه الشواهد على أَنه وضع ذلك موضع الحال لتحققه، فقَالُوا في قوله تَعَالَى :﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ إِن الَّذِي سوغ ذَلِك قرب الْآخِرَة من الدُّنْيَا مَعَ تحقق الْوُقُوع ،فكأنه واقع الآن كما فِي قَوْله تعالى ﴿أَتَى أَمر الله فَلَا تستعجلوه﴾، ؛فلذلك أوقع رب فِي الْآيَة على (يود)، وَهو مستقبل معاملة له معاملة الماضي لقربه وتحقق وقوعه .[٤]

وعلل ابن أبي الربيع وقوع المستقبل بعدها في قوله تعالى : ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ بأن هذا مقطوع به ،والمستقبل إذا كان مقطوعا به يجري عند العرب مجرى الماضي ،ويخبر عنه إخبارها عن الماضي ،قال :"فإن قلت :فكان ينبغي أن يكون ربما ود، قلت: هذه حكاية حال أو يقال :إن المضارع يراد به هنا الماضي ،والأول مذهب أبي علي ؛ لأنه قال :حكاية حال يكون ،وهما عندي صحيحان ،ومما يدلك على أن

---

(١) **الرجز لأبي مروان في التصريح ٢/ ٦٣٦، ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٤٨، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/ ٥٤٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣١٨، وشرح المفصل ٤/ ٨٧. ، وشرح عمدة الحافظ ص٩٨١وخزانة الأدب ٢/٣٥١.**

(٢) **شواهد التوضيح ص١٦٥،١٦٦.**

(٣) **من الطويل، ينظر:ديوان امرئ القيس ص٢٦، وشرح المفصل ٢/٨٦/وشواهد التوضيح ص١٦٦.**

(٤) **الفصول المفيدة ص٢٦٥، وينظر: الأزهية٢٦٦، والبحر المحيط ٦/٤٦٤.**

المستقبل إذا كان مقطوعا به جرى عندهم مجرى الماضي قوله تعالى : ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾، وقوله تعالى : ﴿إذ الأغلال في أعناقهم﴾، و(إذ) إنما وضعت لما مضى من الزمان ...وإجراء المستقبل إذا كان مقطوعا به مجرى الماضي فكثير ،وهو قياس ،فلا يعدل عنه إلى ما ليس بقياس. (١)

و تأولوا بيت جحدر بأن يكون على حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي ، وكأنه قال: فإن أهلك فرب فتى بكي علي فيما مضى وإن كنت لم أهلك، فكيف يكون بكاؤه على إذا هلكت؟ فأوقع سيبكي موقع بكى لأجل الحكاية، وحذف ما يتم به الكلام لفهم المعنى، والدليل على أن المستقبل قد يحكى بالنظر إلى ما مضى أنك تقول: لم تركت زيدا وقد كان سيعطيك؟

وهذا التأويل إنما يحتاج إليه إن قدر سيبكي جوابا لرب لا صفة للمخفوض بها؛ وأما إن قدر في موضع الصفة للمخفوض برب، وجعل لها جوابا محذوفا يراد به المضي- فلا يحتاج إليه، ويكون التقدير إذ ذاك: فرب فتى سيبكي على مخضب رخص البنان لم أقض حقه، فحذف ذلك لدلالة ما بعده عليه ، وأما قول أم معاوية فقولها "يارب قائلة غدا" هو من الوصف بالمستقبل لا من باب تعلق رب بما بعدها ، وأما "لا أظله" فهو صفة أيضا ،وكذلك "يارب غابطنا".(٢)

وعلى ذلك يكون جميع ما استدل به على استقبال ما تتعلق به رب لا دليل فيه. (٣)

---

(١) البسيط ٨٦٧/٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢٩٤/١١.

(٣)ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٤/١١،والجنى الداني ٤٥٢، ٤٥٣ ، وينظر المساعد ٢٨٧/٢.

واختار أبو حيان أن العامل في (رُبَّ) يكون ماضيا في الأكثر، ويجوز أن يكون حالا ومستقبلا، قال :"وقال الكسائي: العرب لا تكاد توقع (رب) على أمر مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها عن الماضي، ثم استعذب عن قوله تعالى: ﴿ربما يود﴾، ثم قال ومع هذا يحسن أن يقال في الكلام: إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه منه: ربما يندم، وربما يتمنى أن لا يكون فعل، وهذا كلام عربي حسن، ومثله قال الفراء والمبرد." [١]

وقال أيضًا :"وتلخص من كلام أشياخنا أن (رُبَّ) إذا كفت بـ(ما) فلا تليها الجملة الاسمية، بل الفعلية المصدرة بماض أو مضارع في معنى الماضي، ومن أجاز أن تدخل رب على ما يكون العامل فيها مستقبلا لم يحتج إلى تأويل في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدّ﴾، ومن خصه بالماضي- وهم أكثر النحويين- قالوا: لا تخرجها (ما) عن المضي، كما لم يخرج (لم) إلحاق (ما) الزائد عن الدخول على لفظ المضارع، تقول: لم تقم، ثم تقول: لما تقم، وتأول الآية على أنها حكاية حال تكون، وساغ دخول ربما على يود لصدق الوعد وقرب الدنيا من الآخرة من حيث لا فصل بينهما، فجعل لذلك ودهم بمنزلة الماضي الواقع، والكوفيون [٢]يجعلون ذلك على إضمار كان، أي: ربما كان يود." [٣]

---

[١] **ارتشاف الضرب ١٧٤٣/٤.**

[٢] **قال ابن أبي الربيع: "وذهب الكوفيون إلى أن قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) على إضمار كان، وسيبويه يذهب إلى أن الحروف الطالبة بالأفعال لا يضمر بعدها الفعل إلا بالسماع "، ينظر: البسيط في شرح الجمل ٨٦٧/٢ ،وارتشاف الضرب ١٧٤٩/٤.**

[٣] **التذييل والتكميل ٢٧٦/١١.**

٣/اشتراط المضي في الفعل الذي يسبق مذ ومنذ

مذ ومنذ من حروف الجر يختصان بالزمان ، وقد يكونان اسمين ،وذلك في موضعين: أحدهما :أن يدخلا على اسم مرفوع نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة ،وهما حينئذ مبتدآن ،وما بعدهما خبر ،والتقدير : أمد انقطاع الرؤية يومان ،وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ،وقيل :ظرفان وما بعدهما فاعل بكان التامة محذوفة تقديره :مذ كان أو مذ مضى يومان.[1]

ويشترط في مجرورهما أن يكون ماضياً أو حاضراً.

ويشترط في الفعل قبلَهما أن يكون ماضياً منفيّاً، فلا يقال :(رأيته منذُ يوم الخميس)، أَو ماضياً فيه معنى التَّطاوُلِ والامتدادِ، نحو :(سِرتُ مُذْ طلوعِ الشمسِ).

فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية، أو فعلية ماضوية؛ فيعربان ظرفين مبنيين في محل نصب، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التي بعده.

فعامل النصب فيهما لا بد أن يكون فعلًا ماضيًا؛ وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي يضافان إليهما لا بد أن يكون ماضيًا، نحو: جئت مذ أو منذ الوالد حاضر مذ أو منذ حضر الوالد.

فذكر النحويون أن (منذ ومذ) يضافان إلى الجملة، فيكونان حينئذ ظرفين، قال سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من

---

[1] **ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٢٨، والإنصاف ١/٣٢٣، وتوجيه اللمع ١/٢٤٠، والجنى الداني ص٥٠١،٥٠٢، ومغنى اللبيب٢/٣٧٧، وشرح الأشموني ٢/١٠١.**

الأسماء: "ومما يضاف إلى الفعل –أيضاً– قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومُذْ جاءني ".[١]

فصرح بإضافة (مذ) إلى (كان) ،و (منذ) إلى (جاء) [٢].

ومن شواهد ذلك قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهْ إزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[٣]

فقد دخلت (مذ) على جملة فعلية (عقدت)؛ وهو الغالب في استعمالها، وينبغي أن يكون فعلها ماضيا.

و كلام سيبويه يقتضي أنهما يضافان إلى الجملة إذا وليها فعل، وهو ما أقره ابن مالك حيث قال في الألفية:

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا[٤]

وإنما اقتصر على الفعل، لأنه الغالب، نحو: ما رأيته مذ قدم زيدٌ، ولا يكون الفعل إلا ماضياً؛ لأن عاملها لا يكون إلا ماضياً، فلا يجتمع مع المستقبل[٥].

فالمستعمل مع (مذ ومنذ)من الأفعال إنما هو الماضي فلا يقال: ما أفعل ذلك منذ يقوم زيد، وأولى ألا تدخلا على فعل الأمر؛ لأن زمان المضارع إن كان مستقبلًا فهو غير متحصل، فلا يقدر به، وإن كان حالًا، فكذلك أيضًا؛ لأن (مذ ومنذ) للغاية كلها، أو لابتدائها، وإن كانا اسمين أو

---

(١) الكتاب ١١٧/٣.

(٢) شرح ابن الناظم ص٢٦٧.

(٣) من الكامل للفرزدق في ديوانه ص٢٦٧، وشرح ابن يعيش ٣٣/٦، والتصريح ٦٦٢/١، وبلا نسبة في المقتضب ١٧٦/٢، وشرح ابن يعيش ١٢١/١، واللسان ١٢٦٢/٢(خ م س)، وتوضيح المقاصد ٣٦٤/١، والأشموني ٢٠١/٢.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٤٨.

(٥) ينظر: التصريح ٦٦٢/١، وحاشية الصبان ٣٤٠/٢، وينظر:النحو الوافي٥٤٩/٢.

ظرفين، ومعنى الغاية كلها مختص بما كان حاضرًا، والفعل لا يعطي انتهاء تلك الغاية إذا قلت: منذ يقوم زيد؛ إذ لعله بعد يقوم، فلا يكون للغاية كلها.[١]

وقد علل الصبان ذلك بقوله: "فلا يجوز (مذ يقوم)؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيًا، فلا يجتمع مع المستقبل، ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر؛ لأنه مضاف إليه واستعماله في الماضي نقله يس عن ابن هشام".

ثم علق قائلا:" وينبغي جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين في الكلمة."[٢]

وقد يضافان إلى جملة اسمية كقول الكُمَيْتِ بن مَعْرُوفٍ الأَسَدِيّ:

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِينَةٌ ومُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ[٣]

وقول الآخر:

وما زلتُ أبْغي المالَ مُذْ أنا يَافعٌ وَليدًا وكَهْلًا حين شِبْتُ وأمْرَدَا[٤]

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر"[٥].

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٦٨٧.

(٢) حاشية الصبان ٢/٣٤٠.

(٣) من الطويل ، والشّاهد فيه: (مذ أنا يافع) حيث أضيف (مُذْ) إلى الجملة الاسميّة. يُنظر: الكتاب ٢/٤٥، والنّكت ١/٤٦٢، وشرح الكافية الشّافية ٢/٨١٥، والجنى الدّاني ص ٥٠٤.

(٤) من الطويل للأعشى، ينظر: ديوانه ٤٢، والتصريح١/٦٦٣، وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٦٥، وشرح الأشموني ٢/٢٠١.

(٥) ينظر:مغني اللبيب ١/٣٦٨،وهمع الهوامع٢/٢٢٥

ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية قولهم(ما رأيته مُذْ يومان) وفيه نظر؛ لأن ما بعد (مذ) اسم مرفوع ،وليس جملة اسمية، وللعلماء في مثل هذا المثال أقوال[١]:

القول الأول: أن (منذ ومذ) مبتدأن، وما بعدهما الخبر.

القول الثاني: أنهما ظرفان فأخبر بهما عمّا بعدهما.

القول الثالث: أن يومان فاعل لفعل محذوف؛ أي كان يومان، وعليه فهما مضافان إلى الجملة .

و الصحيح ما اشترطه النحويون في عاملهما أن يكون ماضيًا، إما منفيًا يصح أن يتكرر معناه؛ نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، وإما مثبتًا، معناه ممتد متطاول؛ نحو: سرت مذ، أو منذ يوم الخميس.

٤/اشتراط المضي في الجملة الفعلية التي تضاف إليها (إذ)

(إذْ) ظرف للزمان الماضي مبنى على السكون، يضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية؛ فتقول: كنّا متجاورين إذ أنت فى الكلية، حيث أضيفت (إذ) إلى الجملة الاسمية (أنت فى الكلية)، وتقول: كنا متجاورين إذ سكنت فى حيّ الجامعة، وفيه الجملة الفعلية (سكنت) فى محل جرّ بالإضافة إلى (إذ).[٢]

ولكونها للزمان الماضي، يلزمها الدخول على الفعلية الماضوية، نحو قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [٣]، وإن دخلت على المضارع كقول الشاعر:

حُوكَت عَلَى نَوْلَيْنِ إذ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ[٤]

---

(١) **ينظر: مغني اللبيب ٣٦٨/١، وتوضيح المسالك ٣٦٤/١ ، ٣٦٥.**

(٢) **النحو العربي ٣٣٠/٤.**

(٣) **الأعراف :٨٦.**

(٤) **من الرجز ، والشاهد :قوله إذ تحاك أي إذ حيكت ،وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٣٥، وتخليص الشواهد ص٤٩٥، النصريح ٤٣٨/١، وشرح ابن عقيل ١١٤/٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٦، والمنصف ١/ ٢٥٠، وهمع الهوامع ٣١٣/٣،والشاهد :قوله إذ تحاك أي إذ حيكت.**

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ﴾ [٢]وجب تأويله بالماضي.

قال ابن هشام:" تلْزم (إِذْ) الْإِضَافَة إِلَى جملَة ،إِمَّا اسمية نَحْو ﴿واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيل﴾ أَو فعلية فعلهَا مَاض لفظا وَمعنى نَحْو ﴿وَإِذ قَالَ رَبك للْمَلَائِكَة﴾ [٣] ﴿وَإِذ ابتلى إِبْرَاهِيم ربه﴾ [٤] ﴿وَإِذ غَدَوْت من أهلك﴾ [٥] ،أَو فعلية فعلهَا مَاض معنى لَا لفظا نَحْو ﴿وَإِذ يرفع إِبْرَاهِيم الْقَوَاعِد﴾ [٦] ﴿وَإِذ يمكر بك الَّذين كفرُوا﴾ [٧] ﴿وَإِذ تَقول للَّذي أنعم الله عَلَيْهِ﴾ [٨] ،وقد اجتمعت الثلاثة فِي قَوْله تَعَالَى ﴿إِلَّا تنصروه فقد نَصره الله إِذْ أخرجه الَّذين كفرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هما فِي الْغَار إِذْ يَقُول لصَاحبه لَا تحزن إِن الله مَعنا﴾[٩]".[١٠]

فشرط إضافة الجملة الفعلية إليها أن يكون فعلها ماضيا . لفظا أو معنى .

كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [١١] ؛ إذ يجعلون المضارع (يرفع) فى معنى ماضيه (رفع)، وقيل: هى حكاية حال ماضية، وقيل: يجب أن يكون

---

(١) الأحزاب :٣٧.
(٢) ال عمران :١٥٣.
(٣) البقرة:٣٠.
(٤) البقرة:١٢٧
(٥) ال عمران:١٢١.
(٦) البقرة:١٢٧.
(٧) الأنفال:٣٠.
(٨) الأحزاب:٣٧.
(٩) التوبة:٤٠.
(١٠) مغني اللبيب ٩٩/١.
(١١) البقرة :١٢٧.

معنى الجملة قد تحقق قبل النطق بها، أو أنه سيتحقق من غير شك، وهذا كله ليكون المضاف إليه مماثلا لمعنى (إذ) في الزمن. [١]

وقيل قد جاء الفعل بصيغة المضارع استحضاراً للصورة التي وقع عليها الحَدَث، تمكيناً لها في النفس.[٢]

وتقبح إضافة (إذ)إلى جملة اسمية عجزها فعل ماض نحو :جئتك إذ زيد قام ،ووجه قبحه أن(إذ) لما مضى ،والفعل الماضي مناسب لها في الزمان ،وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما ،بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو :إذ زيد يقوم فإنه حسن.[٣]

قال سيبويه :"وأَمَّا (إِذْ) فيَحسن ابتداء الاسم بعدها. تقول: جئت إذ عبد الله قائم، و جئت إذ عبدُ الله يقوم، إلاّ أنها فى فَعَلَ قبيحة، نحو قولك: جئت إذ عبدُ الله قام، ولكنّ (إذْ) إنما يقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسمَ بعدها، فحسن الرفعُ." [٤]

وقال ابن أبي الربيع: "وأما (إِذْ) فتضاف إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية ،فإذا أضيفت إلى الجملة الفعلية فالفعل ماض، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى﴾ [٥]وكقوله تعالى:﴿ وإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [٦] ،وهو في القرآن كثير ،وتضاف إلى الفعل المضارع ،وتكون من وضع المضارع موضع الماضي ؛لأن (إذ) لما مضى من الزمان ،قال الله تعالى : ﴿ وإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [٧]،فإذا أضيفت إلى الجملة

---

(١) ينظر:ضياء السالك ٢/٣٣٥.

(٢) ينظر:دراسات في النحو ص٥٢٦.

(٣) حاشية الصبان ٢/٣٨٣

(٤) الكتاب ١/١٠٧.

(٥) المائدة:١١٦

(٦) الأنفال :٣٢.

(٧) الأحزاب :٣٧.

الاسمية فيكون الخبر فعلا ماضيا ،فتقول :إذ زيد قام ،ويكون غير فعل ،فتقول: إذ زيد في الدار ،وإذ زيد عندك وإذ زيد أمير ." [١]

وقال الشيخ خالد: "شرط الاسمية ألا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه ،وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا أو معنى لا لفظا." [٢]

٥ /اشتراط المضي في الفعل الذي يلي (إنْ)الشرطية

(إنْ) في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام؛ وذلك لأنّها تدخل في مواضع الجزاء كلَّها، وسائرُ حروف الجزاء نحو: (مَنْ) و(مَتَى) لها مواضع مخصوصة؛ فـ (مَنْ): شرط فيمن يعقل، و(مَتَى): شرط الزمان، وليست (إنْ) كذلك، بل تأتي شرطًا في الأشياء كلها.[٣]

وقد أطلق عليها كثير من النحويين لفظ أم الباب ، قال سيبويه: "وزعم الخليل أن(إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل –يعني: من جهة– أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكن استفهامًا، ومنها ما يفارقه ما؛ فلا يكون فيه الجزاء، وهذه –وهي إن– على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة"[٤]

وقال ابن يعيش :" واعلم أنّ (إنْ) أُمّ هذا الباب؛ للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره، ولذلك اتُّسع فيها." [٥]

---

(١) البسيط ٢/٨٧٧.

(٢) التصريح١/٦٩٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/٢٥٥، وشرح المفصل ٨/١٥٦.

(٤) الكتاب ٣/٦٣.

(٥) شرح المفصل ٨ /١٥٦.

وقال ابن القوّاس:" إنما كانت (إنْ) أصل أدوات الشرط، لأنها حرف، وأصل المعاني للحروف ولأنّ الشرط بها يعمّ ما كان عينا أو زمانا أو مكانا، ومن ثم اختصت بأمور منها جواز حذف الفعلين بعدها".[١]

فـ(إنْ) إنما صارت أمّ الجزاء لأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدي عن الفعلين، يقول الرجل: لا أقصد فلانا لأنه لا يعرف حقّ من يقصده، فيقال له: زره وإن، يراد: وإن كان كذلك فزره، فتكون إن من الشيئين، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط[٢].

والأكثر في (إنْ) أن يقع بعدها الفعل، ويجوز أن يقع بعدها الاسم، وعلل ابن يعيش [٣] ذلك بقوله:" فأمّا (إنْ) خاصة، فلقُوّتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره، تَوسّعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعدَ من حذف فعل الشرط في قولهم: (المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنْجَرٌ فخنجرٌ).[٤]

وقد اشترط النحويون [٥]أن يكون الفعل الذي يلي (إن) ماضيا لفظا ومعنى بحسب أصله، أو معنى فقط؛ كالمضارع المسبوق بالحرف: (لم)، فمثال الماضي لفظا ومعنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [٦]، و (إنْ زيداً ضربتَه ضربتُه) ،ومن كلامهم (إن الله أمكنني من فلان فعلتُ)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ}[٧] ،وقول نمر بن تولب:

---

(١) ينظر :شرح ألفية ابن معط١/٣١٩،٣٢٠.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/١١٤.

(٣) شرح المفصل ٩/٩.

(٤) الكتاب ١/٢٥٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/٩٣، ومغني اللبيب ٢/٦٢٥،وتمهيد القواعد ٣/١٠٩٤.

(٦) التوبة:٦.

(٧) النساء:١٧٦.

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُه وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي[١]

وقول الشاعر:

عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا وَأَسعدِ اليومَ مَشغُوفًا إذا طَرِبا[٢]

ومثال المضارع المسبوق بـ(لم)قوله تعالى [٣]:﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾، وقول الشاعر:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ على النَّفْس ضَيمَها فليس إلى حُسْن الثناء سَبيلُ[٤]

فحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي (إن)، وما تضمّن معناها من الأسماء أن يكون ماضيا[٥]، سواء كان ذلك الاسم مرفوعا أو منصوبا، نحو: إن زيد ذهب، وإن زيدا لقيت أو لقيته".

قال الأشموني:" كُلُّ مَوْضِعٍ اسْتُغْنِى فيهِ عَنْ جَوابِ الشرطِ لا يكونُ فعلُ الشرطِ فيهِ إلا ماضِيَ اللفظِ، أو مُضَارعًا مَجْزومًا بـ (لَمْ) نحوُ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ﴾ [٦]." [٧]

---

[١] من الكامل ، والشاهد فيه قوله: "إن منفسًا أهلكته" حيث نصب "منفسًا" بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده، لأن حرف الشرط يقتضي فعلًا مظهرًا أو مضمرًا. هذا علي رواية البصريين. أمّا الكوفيون فيروونه برفع "منفس" بفعل مفسّر بالمذكور، والتقدير: إنْ هَلك، أو أهْلك منفس ، ينظر: ديوان النمر بن تولب ص٨٤،والكتاب ١٣٤/١،والمقتضب ٧٦/٢،والجنى الداني ص٧٢.

[٢] من البسيط لشاعر من هراة ، ينظر:الكتاب ١١٢/٣،والمقتضب٧٤/٢،والمقاصد الشافية ٥٣٣/٢،و شرح أبيات المغني ٢٣٣/٦.

[٣] مريم:٤٦.

[٤] من الطويل للسموأل بن عادياء الغساني، واستشهد به على مجيء الفعل المفسر للفعل المحذوف بعد (إن)مضارعا مقرونا بـ (لم)والبيت في تخليص الشواهد ص٢٣٨، والتذييل ٦/ ٨٠٨،وتمهيد القواعد ٤٣٤٥/٩.

[٥] شرح الكافية ٩٣/٤.

[٦] الزخرف:٨٧.

[٧] شرح الأشموني ٢٧٥/٣

وأما وقوعه مضارعا فاختلفوا فيه ،فمنع ذلك بعض النحويين ،فقالوا[١]: ولا يجوز: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلِ)، ولَا(واللهِ إِنْ تَقُمْ لَأَقُوْمَنَّ) ، وتأولوا ما ورد منه شعرا على الشذوذ والضرورة ،ومنه قول عبد الله بن عنمة:

يُثْنِي عَلَيْكَ وأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُو يَسْتَزِدْكَ مَزِيْدُ[٢]

وقول الشاعر:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ[٣]

فلا يصح عندهم أن يقاس المضارع على الماضي، فلا يجوز: (أنت كريم إن تصفح)؛ لأن في هذا قياسا لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه .

وأَجَازَ ذَلكَ الكوفيونَ[٤]إلا الفَرَّاءُ، فلا يشترطون أن يكون فعل الشرط ماضيا، بل يجيزون أن يكون مضارعا، ولذا يقولون فيما سد مسده، إنه الجواب الحقيقي، وليس بالدليل، ولا بالساد مسد الجواب[٥]، مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم، منها الآيات السابقة ،والبيتان السابقان اللذان حملا على الشذوذ والضرورة.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٧/٤، ومغني اللبيب ٦٢٥/٢،وتمهيد القواعد ١٠٩٤/٣،والمساعد ١٦٥/٣.

(٢) من الكامل ، والشاهد فيه مجيء الفعل المفسر لفعل الشرط المضمر مضارعا بدون (لم)،ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٤،وتمهيد القواعد ٤٣٣٨/٩،وهمع الهوامع ٥٥٢/٢،والمساعد ١٤٤/٣.

(٣) من الطويل،لم أقف على قائله ،والشاهد :مجيء الشرط مضارع غير منفي بـ"لم"، ينظر: معاني القرأن للفراء ٦٦/١،وشرح الكافية الشافية ٨٣٧/٢،والتذييل والتكميل ٣٨١/١١،وتمهيد القواعد ٣٠٩٩/٦

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٩٣،/٣ ، والمساعد١٦٥/٣ ،وشرح الأشموني ٢٧٥/٣

(٥) النحو الوافي ٤٥٥/٤.

و حمله ابن مالك على الشذوذ في التسهيل[١] وشرحه، قال: "وأكثر ما يضمر إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضيا، أو مضارعا منفيا بلم، نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[٢]، وإن زيد لم يأتني آته، ومجيئه مضارعا بدون (لم)شاذ، ومنه قول الشاعر:

فَإِنْ أَنْتَ تَفْعَل فَللفَاعِلِي ـنَ أَنْتَ الْمُجِيزينَ تِلْكَ الغِمَارَا[٣][٤]

وقال في شرح الكافية الشافية:" ولا يكون فعل الشرط مضارعا غير مجزوم بـ(لم) عند حذف الجواب إلا في ضرورة كقول الشاعر:

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنت أهلُ ثَنائِهِ ولَدَيْكَ إنْ هُو يَستَزِدْك مَزيدُ[٥]

والأصل: إن يستزدك –هو– يستزدك فلديك مزيد.

وكقوله:

لَئِنْ يكَ قَدْ ضَاقَتْ عَليْكُمُ بيوتُكُمُ ليَعْلم ربِّي أَنَّ بَيتِي واسِعُ

فقد حذف جواب الشرط (إن) مع أن فعله مضارع؛ وهو: (تك)، أما جملة (ليعلم)فهي جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على (إن)، ولا يصح –في الراجح– أن تكون هذه الجملة جوابا للشرط، لأنه متاخر هنا عن القسم، ولأن جوابه لا يكون مبدوءا باللام.

وما ذكره من الشذوذ، هو المعروف من كلام الناس؛ إلا أن في كتاب سيبويه ما يشعر ظاهره بخلافه؛ قال: وتقول: إن زيداً تره تضرب. [١]

---

(١) ينظر: التسهيل ص٢٣٦ ،وتوضيح المقاصد ١٢٩٣/٣،وحاشية الخضري ٨١/٣.

(٢) التوبة:٦.

(٣) شرح التسهيل ٧٤/٤.

(٤) من المتقارب للكميت بن زيد من قصيدة يمدح فيها أبان بن الوليد بن عبد الملك، والشاهد فيه: مجيء الفعل المفسر لفعل الشرط المضمر مضارعا بدون (لم)وهو ضرورة والبيت في معاني الفراء ١/ ٢٩٧، ٤٢٢وتمهيد القواعد ٤٣٣٨/٩

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦١٨/٣.

.

وبذلك يتبيّن أن ما أورده بعض المعربين للألفية على ابن مالك في حذف جواب الشرط في غير موضعه، من قبل أن الشرط في الأبيات السابقة متوافر فيه ما ذكره المحققون ، وهو كونه مضارعاً منفياً بـ(لم) في قوله[٢]:

... والأمرُ إن لم يك للنون محل

وقولـه[٣]: ... والعطفُ إن لـم تتكـرر (لا) احكما

وقوله[٤]: ... والضمُّ إن لم يلِ الابن علما

على أن ابن مالك يجيز – ولو بقلة – مجيء الشرط مضارعاً غير منفي بـ(لم) كما تقدم، فمن باب الأولى أن يجيز مجيئه مقروناً بها.[٥]

والرأي الأول أقوى وأفصح مع صحة الثاني؛ لكن الأخذ برأي الكوفيين –وإن كان ليس بالأعلى هنا– أنسب وأيسر؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم، وبسبب ما يراه أكثر المحققين، وهو: "أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط" [٦].

٦/اشتراط المضي في جواب (لو)

جواب الشرط هو المكون الثالث للجملة الشرطية ،وقد يصطلح عليه بالجزاء ،والأصل فيه أن يكون جملة فعلية ،قال ابن يعيش:"لأن الجواب شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه ،والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض ." [٧]

---

(١) المساعد ٣/١٤٤، وينظر: الكتاب ١/١٣٤.

(٢) المساعد ٣/١٤٤.

(٣) الألفية ص١٠

(٤) الألفية ص٢٣.

(٥) الألفية ص ٥٠، وينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين ص٤٩٧.

(٦) النحو الوافي ٤/٤٥٥.

(٧) شرح المفصل ٥/١١١.

ويشترط في الجواب أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا [١] ،أي يجوز أن يحل محل الشرط دون إخلال بالجملة ،وفي هذه الحالة لا يحتاج إلى رابط يربطه بالشرط ،وإذا لم يصح وقوعه شرطا ففي هذه الحالة لابد من رابط يربط بين الشرط والجواب ،وقد يكون الفاء أو إذا الفجائية.[٢]

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء ،فأما الجواب بالفعل فنحو قولك :إن تأتني آتك ...وأما الجواب بالفاء فقولك :إن تأتني فأنا صاحبك." [٣]

وقد ذهب النحويون [٤]إلى أن : حق جواب (لو) أن يكون فعلا ماضياً وضعا أو معنى ،فالماضي المعنى هو المضارع المجزوم بـ (لم)، نحو: (لو لم يخف الله لم يعصه) [٥]، ومنه قول زهيرين أبي سلمى:

فَلَو كَانَ حمدٌ يُخْلدُ النَّاس لم يمت ولكنّ حمد النَّاس لَيْسَ بمُخْلِدِ[٦]

---

(١) ينظر:شرح الكافية الشافية ١٥٩٤/٣، وشرح ابن الناظم ص٤٩٨،والتصريح ٤٠٤/٢.

(٢) التصريح ٤٠٥/٢،والنحو الوافي ٤٥٨/٤.

(٣) الكتاب٦٣/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٩٤/٤ ،والجنى الداني ص ٢٨٣، توضيح المقاصد ١٢٩٢/٣ ،وتمهيد القواعد ٤٤٤٨/٩،والبرود الضافية ١٩٢٠/١

(٥) هذا أثر مروي عن عمر رضي الله عنه، وأوله: "نعم العبد صهيب" ،ينظر:حلية الأولياء (١/ ١٧٧) وتمهيد القواعد ٤٤٣٣/٩،وحاشية الأمير على المغني ١/ ٢٠٦، دار إحياء الكتب العربية ،وقال العلامة الأمير: (فتش العلماء فلم يجدوا لهذا مخرجا عن عمر ولا عن غيره وإن اشتهر بين النحويين، نعم ورد نحوه مرفوعا في حق سالم مولى أبي حذيفة: أن سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه

(٦) من الطويل لزهير من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان. والشاهد فيه: مجيء جواب (لو)مضارعا مجزوما بلم وهو قوله: (لم تمت)وهذا هو الغالب فيها، ينظر: ديوانه ص ٢٦ ،والتذييل ٦/ ٩٤٨وتمهيد القواعد ٤٤٤٦/٩،والهمع ٢/ ٥٧٢.

وأما الوضعي، فإما أن يكون مثبتا فاقترانه باللام، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيرا لأسمعهم، ولو أسمعهم لتَوَلَّوْا﴾ [٢] أكثر من تركها، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً﴾ [٣] ،وقوله ﴿لو شئتَ أهلكتهم من قبلُ وإياي﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ولْيَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذُرِّيَّةً ضعافا خافوا عليهم﴾. [٤]

وإما منفيا بـ (ما) فاقترانه باللام أقل من تركها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ﴾ [٥] ،و قوله تعالى: ﴿لو كان خيرا ما سبقونا إليه﴾[٦] ، وقد تصحبه كما في قولك: لو كان كذا لما كان.[٧]

وقول الشاعر:

وَلَو نعطى الْخِيَار لما افترقنا وَلَكِن لَا خِيَار مَعَ اللَّيَالي[٨]

ونظيره فِي الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بِمَا بها كقَوله:

أَمَا وَالَّذِي لَو شَاءَ لم يخلق النَّوَى لَئِن غبت عَن عَيْني لما غبت عَن قلبِي[٩]

---

(١) الواقعة:٦٥.

(٢) الأنفال :٢٣.

(٣) الواقعة :٧٠.

(٤) النساء:٩.

(٥) الأنعام:١١٢.

(٦) الأحقاف:١١.

(٧) شرح التسهيل ٤/٩٤.

(٨) من الوافر، و الشاهد فيه: لما فإن جواب لو اقترنت به اللام وهو من غير الغالب، و هو بلا نسبة في : مغني اللبيب ١/٣٠٠، والتصريح ٢/٤٢٤،والهمع ٢/٥٧٢.

(٩) من الطويل لمسعود بن بشير، ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٩،ومغني اللبيب ١/٣٠٠،وشرح أبيات المغني ٥/١١٢.

وقد ورد جواب (لو) الماضي مقرونا بقد ،وهو غرِيب[١] كقول جرير:

لَو شِئْت قد نقع الْفُؤَاد بِشَربَة تدع الحوائم لَا يجدن غليلا[٢]

وإلى هذا أشار ابن هشام بقوله: (جواب (لو) إما مضارع منفي بلم نحو (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ) ، أو ماض مثبت ، أو منفي بـ (ما)" .[٣]

وأما قوله . صلى الله عليه وسلم : (لَوْ كَانَ لي مثلُ أُحدٍ ذَهباً ما يَسُرُّني أَلاَّ يَمُرَّ عليَّ ثلاثٌ وعندي منه شيءٌ ، إلا شيء أَرْصُده لِدَيْنٍ). [٤]

فقال ابن مالك: "تضمن هذا الحديث وقوع جواب (لو) مضارعا منفيا بـ (ما) ،وحق جوابها أن يكون ماضيا مثبتا، نحو: (لو قام لقمت)، أو منفيا بـ (لم)، نحو: (لو قام لم أقم)." [٥]

واستدل العيني[٦] على جواز مجيء جواب (لو) مضارعا منفيا بهذا الحديث ، قال : قوله (ما يسرني) جواب (لو) ، ثم أورد قول ابن مالك رحمه الله في هذه المسألة قائلا : وقال ابن مالك الأصل في وقوع جواب (لو) أن يكون ماضيًا مثبتا ، وهنا وقع مضارعا منفيا بـ (ما) فكأنه أوقع المضارع موضع الماضي).

واشتراطهم هذا بلزوم كون جواب (لو) في الغالب فعلا ماضيا وضعا أو معنى، نحو: لو قام زيد لم أقم اشتراط صحيح لكثرة النقل ، وما خالف فيمكن أن يحمل على القلة أو الشذوذ.

---

(١) مغني اللبيب ١/٣٠٠.

(٢) من الكامل نسب إلى جرير في شرح شواهد الشافية ص٥٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١، وليس في ديوانه، وإلى لبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٢، وبلا نسبة في المنصف ١/ ١٨٧،شرح المفصل ١٠/ ٦٠، والمقرب ٢/ ١٨٤.

(٣) مغني اللبيب ١/٣٠١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الاستقراض وأداء الديون ـ باب أداء الديون) ٣/١١٦عن أبي هريرة.

(٥) شواهد التوضيح ص١٢٧.

(٦) عمدة القارئ ١٢/٢٢٩.

٧/اشتراط المضي في الفعل الذي يلي إن المخففة من الثقيلة

مذهب البصريين [١]أن (إنّ) قد تخفف فيقال فيها (إنْ) ويبطل اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [٢]في رواية نافع وابن كثير [٣]، وإهمالها أكثر [٤]، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ ﴾ [٥] ، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَّا مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا﴾ [٦]،وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ ﴾ [٧] ،ومذهبهم أن اللام التي بعد (إن) هذه هي التي كانت مع الشديدة إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس [٨]، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي كقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: (وايْمُ اللَّهِ لَقَدْ كانَ خَلِيقًا لِلْإِمارَةِ، وإِنْ كانَ مِن أَحَبِّ النَّاسِ إلَيَّ). [٩]

وذكر ابن مالك أن العرب إذا أولت (إن) المخففة فعلا لم يكن في الغالب إلا فعلا ماضيا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر [١٠]، نحو

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٦.

(٢) هود:١١١.

(٣) النشر في القراءات العشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ص٣٢٦، وينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣، وتمهيد القواعد ٣/١٣٦١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣،وتمهيد القواعد ٣/١٣٦١.

(٥) يس:٣٢.

(٦) الزخرف:٣٥.

(٧) الطارق:٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٤، والتذييل والتكميل ٥/٢٣٣،وتمهيد القواعد ٣/١٣٦١.

(٩) أخرجه البخاري في صحيحيه في باب مناقب زيد بن حارثة مولى النبي صلّى الله عليه وسلّم ٥/١٤١، والحديث بتمامه: إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وايم الله إن كان خليقا للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلي وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده، وينظر :المقاصد الشافية ٢/٣٩١.

(١٠) شرح التسهيل ٢/٣٦.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾ [3]، وذلك أنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولهما على الفعل، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها في الدخول على المبتدأ والخبر، كيلا تفارق محلها بالكلية .

قال الصبان :"وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلي في الجملة وكان الماضي أكثر لشبهها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادرًا، ولما انتفى الاختصاص والشبه في الأخير كان أندر." [4]

فإن كان مضارعا حفظ ولم يقس عليه [5]، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصارِهِمْ﴾ [6]، وكقراءة أبي بن كعب [7]: ﴿وإِنْ إِخَالُكَ يُفْرَعَوْنُ مَثْبُورًا﴾، وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصة بالمبتدأ والخبر، كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿إِنْ لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [8] ،

---

(1) البقرة:١٤٣.

(2) الصافات:٥٦.

(3) الأعراف:١٠٢.

(4) حاشية الصبان ٤٢٧/١.

(5) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٦٨والتذييل والتكميل ١٤١/٥، وتعليق الفرائد ٦٤/٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٦١،والتصريح ٣٢٧/١، والهمع ١/ ٥١٣.

(6) القلم:٥١.

(7) الإسراء: ١٠٢ وهي (وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً)، ،ينظر: الكشاف ٢/ ٦٩٨.

(8) الإسراء: ٥٢.

وكقول امرأة: والذي يحلف به إن جاء لخاطبا [١]، يعني النبي صلّى الله عليه وسلّم، وكقول امرأة الزبير رضي الله تعالى عنهما:

ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ المُتَعمِّدِ[٢]

وأجاز الأخفش[٣] أن يقال: إن قعد لأنا وإن كان صالحا رحما لزيد، وإن ضرب زيدا لعمرو، وان ظننت عمرا لصالحا.

ونسب إلى الفرّاء [٤] القول بأنه كالنادر؛ لأن العرب لا تكاد تستعمل مثلَ هذا إلَّا مع فعل ماض، وذلك أنّ (إن) المخفّفة لمّا تُشاكِل التي للجزاء، استوحشوا أن يأتوا بها مع المضارع ولا يُعْمِلوها فيه، فأتوا بها جمع لفظ الماضي؛ لأنها لا عَمَلَ لها فيه، فلذلك كانت هنا كالنادر.

وذكر أبو حيان أن اشترط المضي ليس بصحيح، بل قد يكون ماضياً، وقد يكون مضارعاً، وقال معلقا على قول ابن مالك: (ولا يكون ذلك الفعل إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعا حفظ ،ولم يقس عليه):" ولا أعلم أحدا من أصحابنا وافقه، بل أجازوا ذلك مع الماضي ومع المضارع... وقال المصنف: (في (إن يزينك لنفسك) شذوذان: أحدهما أن الفعل مضارع، والثاني أنه من غير النواسخ، وهذا عند البصريين غير الأخفش من القلة بحيث لا يقاس عليه"[٥].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ١٣٦٥/٣،والتصريح ٣٢٧/١، والهمع ١/ ٥١٣.

(٢) من الكامل ، والشاهد: قوله: "إن قتلت لمسلما" حيث ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو "قتلت"، وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ،وقد نسب إلى عاتكة بنت زيد في خزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣، وبلا نسبة في الأزهية ص٤٩، والإنصاف ٦٤١/٢، وتخليص الشواهد ص٣٧٩، والجنى الداني ص٢٠٨، ورصف المباني ص١٠٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣٧/٢، وينظر:ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣،وتمهيد القواعد١٣٦٦/٣.

(٤) ينظر:شرح المفصل٧٦/٨.

(٥) التذييل والتكميل ١٤٠/٥.

ويمكن أن تجعل مراتب الفعل من حيث كثرة ورودها بعد (إن) المخففة المهملة أربع:

(ا) الماضي الناسخ وهو أكثرها.

(ب) المضارع الناسخ وهو كثير، ويقاس على هذا والذي قبله اتفاقا.

(ج) ماضي غير الناسخ وهو نادر وأجاز الأخفش القياس عليه ومثّل: (إن قام لأنا)، ولا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة. وحسبنا أن نتبين معناها، والغرض الذى نستعملها فيه، دون القياس عليها من هذه الناحية.

(د) مضارع غير الناسخ وهو أندر الأقسام، ولا يجوز القياس عليه اتفاقا. [١]

٨/منع المضي في خبر كان

من أحوال خبر كان أن يكون جملة فعلية ،وقد اختلف النحويون في مجيئه فعلا ماضيا غير مسبوق بـ(قد)،فذهب الكوفيون وابن درستويه، وابن يعيش وابن القواس إلى منع وقوع الماضي خبراً لـ (كان) دون اقترانه بـ(قد)، فلا يقال :كان زيد قام ؛لأن تعيين الزمان قد علم من لفظ (كان)،فإن اقترن الماضي بقد جاز ذلك ؛لأنها تقربه من الحال لأنه لم يتعين بكان ،وما ورد منه بدونها فـ (قد) فيه مقدرة.[٢]

وحجة المنع أن الفعل الذي يقع خبراً إذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى كان وأخواتها؛ لأنها إنّما دخلت على الجملة لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها، وكان ذكرها فضلاً، فإذا قلت: زيدٌ قامَ، كان المفهوم منه ومن: كانَ زيدٌ قامَ واحداً، فإن جاء شيء من ذلك فهو

---

[١] **النحو الوافي ٦٨٦/١**

[٢] **ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١، وشرح ألفية ابن معط ٨٦٣/٢ ، وهمع الهوامع ٤١٧/١.**

عنده على إضمار (قد)؛ لأنها تقرّب الماضي من الحال، فإذا قلت: كانَ زيدٌ قد قامَ، فكأنّك قلت: كانَ زيدٌ يقومُ. [١]

قال ابن يعيش: "لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبارِ (كان) وأخواته؛ لأن أحد اللفظين يغني عن الآخر".[٢]

وذهب البصريون[٣] إلى جواز ذلك، فلا يشترط عندهم المجئ بـ (قد) مع الفعل الماضي الواقع خبرا لكان ؛وذلك لأن دخول كان وأخواتها على ما كان خبره فعلا ماضيا يزيد على النص معنى لا يكون له هذا المعنى من دونه ،فقولنا: (أصبح زيد خرج)،و(أمسى زيد قام)دل على أن الخروج كان في وقت الصبح والقيام في وقت المساء ،وكذلك سائر أخوات كان إلا أن (كان) تفيد التوكيد في كلامهم كثيرًا [٤]،و لكثرة ما ورد منه ،فقد كثر ذلك في كلامهم نظمًا ونثرًا كثرة توجب القياس، قال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [٥]،وقال تعالى : ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [٦]، وقال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾ [٧]، وقال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ﴾ [٨]، ولا يعتذر عن هذا بأن الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على (كان) لأنها مخلصة للاستقبال[٩]، وكأنه قال: إن يكن قميصه قد من

---

(١) التذييل والتكميل ١٥١/٤.

(٢) شرح المفصل ٩٧/٧.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٢،٣٨١، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٤، وشرح الكافية للرضى ٢/ ١٧٢، ١٧٣)، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٦، والهمع ١/ ٤١٧

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣٨٨/١، والتذييل والتكميل ١٥١/٤

(٥) يوسف:٢٦.

(٦) المائدة:١١٦.

(٧) الممتحنة:١.

(٨) يونس:٨٤.

(٩) التذييل والتكميل ١٥١/٤.

قبل؛ لأنه اعتذار لا يطرد لنقضه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [١]، وبقوله: ﴿أَوَ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُم﴾ [٢]، وبقول زهير بن أبي سلمى:

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلاَ هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمِ[٣]

وقول الآخر:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُم فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِن الدَّهْرِ أَعْصُرًا[٤]

وقول الآخر:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ طَوِيلاً سَوَاريه شديداً دَعَائِمُهْ[٥]

وقول الآخر:

وكُنَّا حَسِبنَا كُلَّ بَيضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاقينا جذامَ وَحِمْيَرَا[٦]

وأجاز ابن مالك [٧] أن يكون فعلا ماضيا في (كان) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كانُوا عاهَدُوا اللهَ﴾ ،وقوله تعالى :﴿وَإِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ

---

(١) الأحزاب:١٥.

(٢) إبراهيم:٤٤.

(٣) من الطويل والشاهد فيه: دخول كان على ما خبره فعل ما من غير مقرون بقد، ينظر:ديوانه ص٦٨ ،وشرح الرضي على الكافية ١٤٣/٢،والتذييل والتكميل ١٥٢/٤/وتمهيد القواعد ١٠٩٥/٣.

(٤) من الطويل نسب إلى مودود العنبري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٩، ولأبي حُزابة الوليد بن حنيفة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٤، وشرح شواهد الشافية٣٦٣/٤وورد من غير نسبة في الكتاب، ٤/ ٣٩٦ والمقتضب، ١/ ١٨٢ والمنصف، ٢/ ١٩٠، وشرح المفصل، ١٠/ ١١٦.

(٥) من الطويل، للفرزدق فى ديوانه ص٥٣٦،والكتاب ٢/ ٤٤، وشرحه للسيرافى ٦/ ١٢٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٨/١،والنكت للأعلم ١/) ،والتذييل والتكميل ١٥٢/٤.

(٦) من الطويل لزفر بن الحارث الكلبي، والبيت شاهد على مجيء خبر كان فعلا ماضيا دون أن يقترن بقد، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٤٤،وتخليص الشواهد ٤٣٥/١،والتذييل ٤/ ١٥٢وتمهيد القواعد١٠٩٦/٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٤/١.

دُبُرٍ﴾ ، ومنع منه في (صار) و (ليس) و (ما دام) و (مازال) وأخواتها مما يفيد الاستمرار .

قال الرضي :" إن خبره قد يختص ببعض الأحكام منها أن خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه، وأما عند الجمهور فيقبح أن يكون ماضيا إلا مع (قد)ظاهرة أو مقدرة والأولى ما ذهب إليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾ ."[1]

وما ذكره الكوفيون مردود، فقد ورد في القرآن ذلك في الشرط وغيره، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ [2]، وقال ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [3] ، وقال: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ [4] ، وقال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [5] .

فإذا كان خبرها فعلا ماضيا، دل على أن الأمر حصل مرة، فثمة فرق بين قولنا : (كان محمد كاتبًا) وقولنا (كان محمد كتب في هذا الأمر) فالأول وصف دائم، والثاني لمن قام بالفعل مرة واحدة، ونحوه قولك (كان زيد فاجرًا) أي متصفا بالفجور، و (كان زيد فجر) أي حصل له ذلك مرة ،ومنه قوله: فاغفر له اللهم إن كان فجر[6] .

وشرط ابن مالك[7] لدخول (ليس)على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهِم :لَيْسَ خلق الله أشعر مِنْهُ .

وقد حكى ابْن عُصْفُور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد ، قال :" واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال إذا

---

(1) شرح الرضي على الكافية ١٤٣/٢

(2) يوسف:٢٨.

(3) المائدة:١١٦.

(4) القمر:١٤.

(5) يونس: ٩٨.

(6) ينظر:معاني النحو ٢١١/١.

(7) ينظر:شرح التسهيل ٣٤٤/١.

كانت ماضية فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في ليس فإنه يجوز ذلك فيها باتفاق إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه ليسَ خلقَ للَّهُ مِثلَهُ." [١]

لذا يرى بعض النحويين أن هذا التخصيص غير صحيح ، وإذا كانت (ليس) لنفى الحال فإن الإخبار عنها بماض يكون فيه تناقض، ولكن النحويين يجيبون عن ذلك بتفصيل في دلالة (ليس)، حيث إنها تكون لنفى الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، أما المقيدة فتنفيها على حسب القيد.[٢]

وقال ابن عصفور أيضا:" والصحيح عندي أنَّ هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام، قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ليس ،وقسم يمتنع فيه وهو ما زال وما انفك وما فتىء وما برح وما دام ،وذلك أنَّ هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والأفعالُ الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها ،وكذلك جاءَ وقَعَدَ ؛لأنّهما لا يستعملانِ إلا حيث سُمِعا لأنّهما جريا مجرى المثل، وما بقي فيه خلاف، فمنهم من منع ومنهم من أجاز." [٣]

والصحيح جوازه ، وأنه لا يشترط المجيء بـ (قد) مع الفعل الماضي الواقع خبرا لكان ؛لكثرة السماع بغير (قد) نظما ونثرا في القرآن الكريم وفي غيره، كما أن القول بإضمار (قد) تكلف لا مسوغ له مقابل كثرة الاستعمال.

٩/منع المضي في خبر (إنَّ)الواقع بعد لام الابتداء

اللام الداخلة على خبر (إنّ) هي لام الابتداء، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما اتحد معناها ومعنى (إنّ)؛ أي: التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام، وقدّموا (إنّ) لأنها

---

(١) شرح الجمل ١/٣٨١.

(٢) ينظر:همع الهوامع ١/٤١٨.

(٣) شرح الجمل ١/٣٨١،وينظر: تمهيد القواعد٣/١٠٩٧.

عاملة، وحريّ بالعامل أن يتقدّم على معمولة، وخاصة إذا كان حرفاً، لضعفه في العمل [١].

والدليل على أن هذه اللام هي لام الابتداء في الأصل، أنها تعلق العامل عن عمله كما تعلقه لام الابتداء في نحو: علمت لزيد مجتهدٌ [٢].

قال الرضي: "وراعوا في تأخير اللام شيئين: أحدهما: أن يقع بينهما فصل؛ لأن المكروه هو الاجتماع.

والآخر: أنها لما سقطت عن مرتبتها، وهي صدر الكلام –أعني المبتدأ، أو الخبر المقدّم، أو معمول الخبر المقدّم...– لا تدخل بعد التأخر إلا على الثلاثة" [٣].

وخصوا هذه اللام بإنّ فقط، قال ابن جني في ذلك: "فإن قيل: ولم دخلت اللام على خبر إنّ المكسورة دون سائر أخواتها؟.

فالجواب: أنها إنما خصت بخبر المكسورة من قبل أن كل واحدة من اللام، ومن (إنّ) يجاب بها القسم، وذلك قولك: والله إنّ زيداً قائم، والله لزيدٌ قائمٌ، فلما اشتركتا في هذا الوجه، وكانت كل واحدة منهما حرف توكيد، أدخلت اللام على خبر إنّ للمبالغة في التوكيد، وفرّق بينهما لما ذكرنا، من كراهيتهم اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولما لم يكن في أخوات (إنّ) شيء يجاب به القسم كما يجاب بها لم تدخل اللام خبره كما دخلت خبرها" [٤].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٤٦/٣، واللامات للهروي ٧٨، ورصف المباني ١٢٠، ٢٣٣ ٢٣٤، وشرح المفصل٦٥/٨ ٦٦، وشرح الكافية ٣٧٢/٤ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣٧٢/٤، والتذييل والتكميل ٩٧/٥

(٣) شرح الكافية ٣٧٢/٤ – ٣٧٣.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٣٧٦/١.

واشترط النحويون لدخول اللام على خبر إن شروطاً [١]:

١- أن يفصل بين الخبر وبين إنّ بفاصل، فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً وتقدّم على الاسم فلا تدخل اللام عليه لاتصاله بإنّ.

٢- أن يكون الخبر اسماً مفرداً، أو فعلاً مضارعاً، أو ظرفاً، أو مجروراً، نحو: إنّ زيداً لقائم، وإنِّ عمراً ليقوم، وإن زيداً لفي الدار، وإن محمداً لعندك.

٣- ألا يكون الخبر جملة فعلية مبدوءة بفعل ماضٍ مجرد من قد، نحو: إن زيداً لقام وأجازوا: إن زيداً لقد قام؛ لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال.

ومتى استَوفى خبرُ (إنَّ) شروط اقترانه بِلام التأكيد، جاز دخولها عليه، لا فرقَ أن يكون مفرداً، نحو (إنَّ الحق لمنصورٌ)، أو جملةً اسميَّة، نحو (إنَّ الحقَّ لصَوتُهُ مرتفعٌ)، أو جملةً مضارعيّةً، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ ربّكَ ليَحكُمُ بينهم﴾ [٢]، أي لحاكم ،ومن زعم أن اللام تختص بالحال كان هذا حكاية حال تأتي ،ومن زعم أنها على الزمنين فلا كلام فيه ،وإنما اختصت عند قوم بالحال ؛لأن الحال أشبه بالأسماء ،ألا تراه معرى من عوامل الأفعال فأشبه المبتدأ[٣]،أو جملةً ماضيَةً فعلها جامدٌ، نحو (إنك لَنِعْمَ الرجل)، أو متصرفٌ مقترنٌ بقد، نحو (إنَّ الفرَجَ لقدْ دَنا).[٤]

---

(١) ينظر: سرّ صناعة الإعراب ٣٧٣/١، واللامات للهروي ٧٨، والبسيط في شرح الجمل ٧٧٩/٢، وشرح التسهيل ٢٦/٢ ٢٧، والمساعد ٣٢٠/١، والتذييل ٩٦/٥ وما بعدها، والتصريح ٣١٢/١.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) الفكر النحوي عند ابن الدهان مع تحقيق كتابه الغرة في شرح اللمع ص٢٣١.

(٤) جامع الدروس العربية ٣٠٤/٢.

وإذا حذف الخبر، جاز دخول هذه اللام على الظرف أو الجار المتعلّقينِ به، نحو (إن أخاكَ لعندي، وإنَّ أباكَ لَفي الدّار)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١].

وأجاز الأخفش والفراء[٢] ،وتبعهما ابن مالك (إن زيدا لنعم الرجل)، و(لعسى أن يقوم) لأن الفعل الجامد كالاسم .

قال ابن الدهان :"ومنع البصري والكوفي من قولهم (إن زيدا لقام) على أن يكون لام الابتداء ،وأجاز الفراء :إن زيدا لفي الدار جلس ،فأدخلها في معمول الماضي لما تقدم عليه ." [٣]

وأجاز الكسائي وهشام [٤]دخول اللام على الفعل الماضي ،قال الأشموني[٥] :" ولا يليها أيضا مِنَ الأَفعَالِ مَا كَرَضِيَا ماض، متصرف غير مقرون بـ(قد)، فلا يقال: (إن زيدا لرضي)، وأجازه الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه، متصرفا كان، نحو: (إن زيدا ليرضى)، أو غير متصرف، نحو: (إن زيدا ليذر الشر).

وقد خالف خطاب بن يوسف الماردي[٦] ،حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد ،وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في إن زيدًا لقد قام :إن زيد والله لقد قام.

---

(١) القلم: ٤.

(٢) أوضح المسالك ١/٣٣٦.

(٣) الفكر النحوي عند ابن الدهان ص٢٣١

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٦٠، وهمع الهوامع ١/٥٠٦،وشرح الاشموني ١/٣٠٩،وحاشية الصبان ١/٤١٥.

(٥) شرح الأشموني١/٣٠٩،وينظر:شرح ابن الناظم ص١٢٢،وشرح ابن عقيل ١/٣٦٩،والمقاصد الشافية ٢/٣٥٠.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣٦،توضيح المقاصد ١/٥٣٢،وشرح الأشموني ١/٣٠٩،وحاشية الصبان ١/٤١٥.

والصحيح أن اللام لا تصحب الخبر إذا كان فعلا ماضيا متصرفا خاليا من قد فلا تقول: إنّ زيدًا لَرضِى، وكذلك لا تقول: إنّ زيدًا لقام، وإن لأعطاني كذا، ونحو ذلك ؛لأَنّ أصل اللام أن تدخل على الاسم لا على الفعل، وإنّما دخلت على الفعل المضارع لشَبَهِه بالاسم ، وأمّا الماضى فليس شبيها بالاسم فلم تدخل عليه اللام، وإنما جاز دخولها على غير المتصرف ؛لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شبهه بالمضارع، فتدخل اللام، ولهذه العلّة إذا دخلت على الفعل الماضى المتصرّف المقترن بقد استُبيحَ دخولُ اللام عليه؛ لأن قد تقَرّب الماضي من الحال.[1]

قال ابن مالك:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا[2]

فأدخل اللام على (سما) لما اقترن بقد.

١٠/منع المضي في الجملة الواقعة حالا إلا بشرط

اختلف النحويون في وقوع الفعل الماضي حالا على مذهبين:

الأول: نسب إلى البصريين[3] أنه لا يقع الماضي المثبت حالا إلا أن يكون معه (قد) ظاهرة ،نحو جاء زيد وقد خرج غلامه ، أو مقدرة نحو: جاء زيد وقد ركب ،فإن قلنا: جاء زيد وركب ،فيجوز ذلك على تقدير قد ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشافية ٢/٣٥٠.

(٢) ألفية ابن مالك ص٢٢ ، وينظر : توضيح المقاصد ١/٥٣٢،وشرح ابن عقيل ١/٣٦٨،والتصريح ١/٣١٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٢٥٢، و مغني اللبيب ١/١٧٣،،والبحر المحيط ١٠/٤٠٠،وشرح الأشموني ٢/٤١.

وطَعْنِ كَفَمِ الزِّقِّ غَذَا والزِّقُّ مِلآنُ[1]

فإن لم تقدر لم يجز أن تكون حالا.

وهو مذهب الفراء ، حيث قال:" والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها ،ومثله في كتاب الله قوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [2]،يريد (جاءوكم قد حصرت صدورهم)." [3]

وقال أيضا: "والعرب تقول :أتاني ذهب عقله ،يريدون :قد ذهب عقله." [4]

فالأصل عندهم ألا يقع حالًا لأن زمانه مضى وليس بهيئة في ذلك الزمن، ولذا قالوا :"الفعل الماضي لا يكون حالًا إلا بـ(قد) مظهرة أو مضمرة كقولك : (جاء زيد ركب) ؛لأن الحال إما مقارنة أو منتظرة، والماضي منقطع عن زمن العامل ، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، و(قد) تقربه من الحال.[5]

قال أبو علي الفارسي:" وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا من المعرفة إلا الفعل الماضي فإنه لا يكون حالا حتى يكون معه (قد) مضمرة أو ظاهرة ، أو تجعل الماضي وصفا لمحذوف ،كقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ، أي جاءوكم قوما حصرت صدروهم ،فحذف

---

[1] من الهزج للفند الزماني في أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧،وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٢، ، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/٢٢٥٩ (سقا).، والشاهد فيه قوله: "غذا" حيث جاء بها مع إرادة "قد" لتكون الجملة في محل نصب حال. وينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨٥، والمقاصد الشافية ٣/٤٦٢،وتمهيد القواعد ٧/٣٢٧٣.

[2] النساء: ٩٠.

[3] معاني القرآن ١/٢٤.

[4] معاني القرآن ١/٢٨٢.

[5] ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٩٣.

الموصوف المنتصب على الحال ،وأقام صفته مقامه ،ولا يجوز أن يكون (حصرت) دعاء." [١]

وحجة القائلين بهذا الرأي أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ؛ لذا ينبغي ألا يقوم مقامه[٢]،كما أنه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه :(الآن) و(الساعة) نحو (مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب) ؛لأنه يصلح أن يقترن به (الآن) و(الساعة) ،أما الماضي فلا يصلح به ذلك ؛لهذا لم يجز أن يقال :(ما زال زيد قام ،وليس زيد قام)؛ لأن (مازال) و(ليس) يطلبان الحال ،وقام فعل ماض ،فلو جاز وقوعه حالا لوجب أن يكون هنا جائزا ،فلما لم يجز ذلك ،كان دليلا على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يكون حالا.[٣]

وأيضا فإذا لم يقع المستقبل في المعنى حالا إلا بتأويل نحو: زيد في يده اليوم صقر صائدا به غدا فهو على تقدير: مقدرًا اليوم الصيد به غدًا، فكذلك لا يجوز في الماضي إلا بقرينه تقربه في الحال، وذلك قد، فإنها تقرب الماضي إلى الحال؛ ولذلك كان جوابها، لما يقم، ولما لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، ولذلك تقول: قد قام الآن، وقد خرج اليوم.[٤]

الثاني: مذهب بعض الكوفيين والأخفش [٥]جواز وقوع الفعل الماضي حالا مطلقا ؛لأن التقدير على خلاف الأصل ، واستدلوا لذلك بالنقل

---

[١] الإيضاح ص ٢٧٧.

[٢] ينظر:الإنصاف ٢٥٤/١، والمقاصد الشافية ٥١٣/٣

[٣] ينظر: الإنصاف ٢٥٤/١، والكناش في ٤٢/٢ .

[٤] ينظر:المقاصد الشافية ٥١٣/٣.

[٥] ينظر:معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١،والإنصاف ٢٥٣/١،والبيان في غريب القرآن ٢٦٣/١،واللباب ٢٩٣/١ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس٢/ ٥٥٩،وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣.

والقياس، فمن النقل قوله تعالى ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ،وقول الشاعر:

وإنّي لتَعْرُوني لذِكْراكِ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ [١]

فجملة (بلله) في محل نصب حال ،وفعلها ماض.

وأما القياس فذكروا أن الفعل الماضي كما يقع صفة للنكرة يقع حالا من المعرفة كالفعل المضارع نحو:(مررت برجل كتب) ،كما تقول :(مررت برجل يكتب) ،وتقديره: أن الحال صفة في الأصل ،وإذا كان الماضي يصلح أن يكون صفة فقد صلح أن يكون حالا، وذكروا أن الماضي يقع موقع المستقبل كما في قوله تعالى :

﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [٢]، ويقع المستقبل بمعنى الماضي ومنه قوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ﴾ [٣]،فإذا وقع كل منهما موقع الآخر ،وجاز الحال من المستقبل كان من اللازم أن يجوز كذلك في الماضي.[٤]

وقد أجيب[٥]عن كلمات الكوفيين بأن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لا حجة لهم فيه، وذلك من أربعة أوجه، الوجه الأول: أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية وهو قوله تعالى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾ ، والوجه الثاني :أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون

---

[١] من الطويل لأبي صخر الهذلي ،والشاهد فيه قوله"بلله القطر"حيث وقعت الجملة حالا وهي جملة فعلية ماضية مثبتة خالية من قد،ينظر: شعر الهذليين ص٣٢٨،والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢،والتصريح ٥١٢/١.

[٢] النمل:٨٧.

[٣] القصص:١٥.

[٤] ينظر:الإنصاف ٢٥٧/١،والتبيين ص٣٨٨،والبحر المحيط ١٤/٤.

[٥] ينظر:الإنصاف ٢٥٧/١، وينظر:التبيين ص٣٨٨

التقدير فيه أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم ،والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع .

والوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر ،كأنه قال أو جاءوكم، ثم أخبر، فقال حصرت صدورهم .

والوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال :ضيق الله صدورهم ،كما يقال: جاءني فلان وسع الله رزقه ، وأحسن إلي غفر الله له، وسرق قطع الله يده وما أشبه ذلك، فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء ... فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء ،فكذلك قوله تعالى (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) لفظه لفظ الماضي ومعناه الدعاء ،ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم وأما قول الشاعر :

كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ...

فجاز ذلك ؛ لأن التقدير فيه (قد بلله القطر) إلا أنه حذف لضرورة الشعر، فلما كانت (قد)مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ،ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي قد فإنه يجوز أن يقع حالا .

وأما قولهم: إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة فصلح أن يقع حالا نحو قاعد وقائم فرد بأنه فاسد ؛لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا ؛لأنه اسم فاعل ،واسم الفاعل يراد به الحال بخلاف الفعل الماضي ،فإنه لا يراد به الحال ،فلم يجز أن يقع حالا . [1]

وأما قولهم :إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ،وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال ،فهذا لا يستقيم ؛وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه ،كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [2] فلا

---

[1] ينظر:الإنصاف ٢٥٧/١ ،والتبيين ص٣٨٨ ،والبحر المحيط ١٤/٤.

[2] المائدة:١١٦.

يجوز فيما عداه؛ لأنا بقينا فيه على الأصل كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالا لدليل يدل عليه ،وذلك إذا دخلت عليه (قد)أو كان وصفا لمحذوف، ولم يجز فيما عداه ؛لأنا بقينا فيه على الأصل. [١]

قال الرضي :"التزم النحاة (قد) ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالا مع النظر أن حاليته بالنظر إلى عامله ،ولفظة (قد) تقرب الماضي من حال المتكلم." [٢]

و اختار أبو حيان جواز مجيء الحال فعلا ماضيا غير مقترن بـ(قد)،قال:" والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بِدونِ (قد) ،ولا يحتاج لتقديرها ؛لكثرة ورود ذلك ،وتأويل الكثير ضعيف جدا؛ لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة." [٣]

وهو الصحيح ؛ فالتحقيق أن الأصل عدم التقدير مع استقامة المعنى، وأن المبحث هو الحال التي تكون قيدًا للعامل مطلقًا سواء كانت في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال لا الحال التي تكون بمعنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال التكلم حتى يحتاج إلى تمحل ذلك التقدير فمنشأ الاحتياج إليه الاشتباه بين المعنيين وعدم التمييز بين مظان الاستعمال .[٤]

قال د.أحمد عبد الستار الجواري:" وهذا تخليط وخلف من القول كما يقولون ؛لأن معنى الحال هنا غير معناها هناك في الأفعال ،فهي هنا

---

(١) الإنصاف ٢٥٧/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٤/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٨٩/٩،وينظر:شرح ألفية ابن معط ص٤٩ ،وهمع الهوامع٣٢٦/٢.

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص١٣٥.

وصف فضلة منصوب توصف به الهيئة ولا مدخل لمعنى الزمن فيها من أي وجه. [١]

وقول من منعه لا حجة فيه ، فقد أجازه العلماء سواء كان ذلك على إضمار (قد) أو من دونها مؤيدا ذلك بورودها كثيرا في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعرا ونثرا ما يدل دلالة قاطعة على استعمالها ،فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [٢]،وقوله: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [٤] وقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾. [٥]

١١/منع المضي في خبر (لعل) عند الحريري

(لعل) حرف ناسخ ينصب الاسم ويرفع الخبر ،من أخوات (إن) ،قال سيبويه: "وزعم الخليل أنها عملت عملين :الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب"[٦]، وقال أيضا: "فلعل وأخواتها قد عملت فيما بعدهن عملين :الرفع والنصب".[٧]

و (لعل) للترجي في المحبوب، وللإشفاق في المحذور، ولا تدخل (لعل) إلا على الممكن لا يقال: لعل الشباب يعود، ومن الإشفاق قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ ﴾ [٨]، وزعم الكسائي والأخفش:

---

(١) نحو القرآن ص٩٨.
(٢) يوسف:٦٥.
(٣) فصلت:٢٣.
(٤) الشعراء :١١١.
(٥) الحج:١١.
(٦) الكتاب ١٣١/٢..
(٧) الكتاب ١٤٨/٢.
(٨) الكهف:٦.

أنها تأتي للتعليل، تقول: افرغ لعلنا نتغذى؛ أي لنتغذى، وزعم الكوفيون أنها تكون للاستفهام.[١]

وقد جاء خبرها اسما مفردا ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [٢] ،وقوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾.[٣]

وجاء جملة فعلية فعلها مضارع ،ومنه قوله تعالى: ﴿ وما يُدريك لعلّه يزّكّى﴾ [٤]،وقوله تعالى:﴿لعلّه يتذكّر أو يخشى﴾ [٥]،و قال العُجَيْر السَّلُولِيّ:

لكَ الخَيْرُ علِّلْنا بها، علَّ ساعةً تمرُّ وسِهْواءً من الليلِ يذهبُ[٦]

وقال نافع بن سعد الطائي:

ولَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بعد ما يفوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّما[٧]

وقد كان بين الأئمة نزاع حول مجيء خبر (لعلّ)ماضياً.

فلا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا عند النحويين[٨] ،فقد جاء فى الحديث:(وما يُدْرِيكَ؟ لَعَلَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ اطَّلَعَ علَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقالَ: اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ فقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ) [٩] ، وقال الشاعر:

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣١٧/١، وارتشاف الضرب ١٢٤٠/٢.

(٢) الشورى:١٧.

(٣) هود:١٢.

(٤) عبس:٣.

(٥) طه:٤٤.

(٦) من الطويل ، والشاهد: الخبر وهو جملة (تمرّ) فِعْلُه مضارع ،ينظر:الإنصاف ٢٢٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٣١.

(٧) من الطويل، ينظر:شرح المفصل ٨٧/٨،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨١٧،والإنصاف ٢٢٠/١.

(٨) ينظر:مغني اللبيب ٣١٨/١ والبرود الضافية ٣٩٩/١

(٩) ينظر: سنن أبى داود، كتاب الجهاد ٣/ ٤٧.

وبُدِّلتُ قرحًا داميًا بعد صحةٍ لعلَّ منايانَا تحوَّلْنَ أبؤُسَا[1]

وأنشد سيبويه:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[2]

فإن اعترض بأن (لعل) هنا مكفوفة بما، فالجواب أن شبهة المانع أن (لعل) للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها أو معمولا لما في حيزها، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر (ليت) ،وهى بمنزلة (لعل) نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [3]،وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [4] .

ومنع الحريري أن يكون خبر (لعل) فعلًا ماضيًا، فلا يجوز عنده: (لعلَّ زيداً قام)،قال في درة الغواص:" ويقولون لعله ندم، ولعله قدم، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة، وينبئ عن المعارضة، ووجه الكلام أن يقال: لعله يفعل، أو لعله لا يفعل، لأن معنى لعل التوقع لمرجو، أو لمخوف، والتوقع إنما يكون لما يتجدد ويتولد، لا لما تقضى وتصرَّم، فإذا قلت: خرج

---

(1) من الطويل لامرئ القيس ،والشاهد خبرها لعل في البيت جملة الفعل الماضي: [تحوّلن]، والبيت شاهد على صحة ذلك،ينظر:ديوانه ص١١٢، وشرح الكافية الشافية ٣٩١/١،والمساعد ٢٥٩/١،وخزانة الأدب ١/ ٣٢٢، وشرح شواهد المغني ٦٩٥/٢، ولسان العرب ٣٠٨٢/٤ "علل"، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤١٤/١.

(2) من الطويل للفرزدق، والشاهد فيه قوله: "لعلّما أضاءت". لمّا كفّها بـ "ما" عن العمل، أولاها الفعلَ الذي لم يلها قبلُ،

ينظر: ديوانه ص١٦١، والأزهية ص ٨٨، وشرح شواهد المغني ٦٩٣/٢، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩، وهمع الهوامع ٥٢٠/١.

(3) مريم:٢٣.

(4) النبأ:٤٠.

فقد أخبرت عما قضي الأمر، واستحال معنى التوقع له، فلهذا لم يجز دخول (لعل) عليه. "[١]

ورَدّه ابن هشام ،حيث قال : " ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريرى".[٢]

ونسب أبو حيان منع وقوع الماضي خبرًا للعل إلى مبرمان، قال:" ومنع وقوع الماضي خبرًا لـ (لعل) مبرمان، وقال في الغرة تقول: أريد المضي إلى فلان لعله خلا بنفسه، وهي حكاية حال يدل عليه عطف المضارع عليه فتقول: لعله خلا بنفسه، فأحدثه، أو فيحدثني رفعًا ونصبًا ولو قلت: فحدثته كان خطأ ولا أرى الماضي يمتنع، وتقول: صفحت عن فلان فيقال: لعله خدمك، ولا يحسن لعله يخدمك، وكذلك تقول في الخبر يرد عليك، لعلي سمعت هذا." [٣]

وقال ابن بري فيما كتبه عليها: "اعلم أنَّ (لعل) وإن كان معناها ما ذكر، فإنَّ مخرج الكلام المشكوك فيه والمظنون، والشك والظن يكونان فيما مضى، وفيما يستقبل يدلك على صحة ذلك قول الفرزدق:

لَعَلَّكَ في حَدراءَ لُمتَ عَلى الَّذي تَخَيَّرَتِ المِعزى عَلى كُلِّ حالِبِ[٤]

ومثله قول امرئ القيس:

وبُدلت قرحًا داميا ...

---

(١) درة الغواص ص٣٧ وينظر:مغني اللبيب ٣١٨/١والبرود الضافية ٣٩٩/١.

(٢) مغني اللبيب ٣١٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١٢٤١/٣.،والتذييل والتكميل ٢٣/٥،وينظر:البديع في علم العربية ٥٣٥/١،وهمع الهوامع ٤٩٢/١.

(٤) من الطويل، ينظر:ديوانه ص ٩٠،و التذييل والتكميل ٢٣/٥،وشرح أبيات المغني ١٧٨/٥،شرح درة الغواص ص١٥٨.

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: (وما يدريك لعل الله اطلع)، ومثله قول الفرزدق:

أعد نظرًا يا عبد قيسٍ[1]..." [2]

وقال ابن الحنبلي في شرحها: "فإن قلت: قد جزم ابن بري باستعمالها مع الماضي مع قوله بأنَّ معناها ما ذكر من التوقع المقتضي لأن تستعمل مع المستقبل فحسب، قلت: وجهه أنه إذا كان معناها التوقع حقيقة، والتوقع يلزمه الشك والظن، ومن ثمة استحال على الله حتى قيل: إنه في قوله تعالى: ﴿فقولا له قولًا لينًا لعله يتذكر أو يخشى) [3]مصروف للمخاطبين، أي: اذهبا على رجائكما استعملت عند ذلك في مجرد الشك والظن اللازم لمعناها الحقيقي مجازًا، فساغ استعمالها مع الماضي أيضًا، لأنّ الشك والظن يكون فيما مضى أيضًا." [4]

والصحيح جواز وقوع الماضى خبرا عنها، ومنه قولهم [5]:أريد المضيّ إلى فلان لعلّه خلا بنفسه، وتقول في الخبر يرد عليك: لعلّى سمعت هذا.

---

(1) من الطويل، ينظر: ديوانه ص ١٦١،وشرح المفصل ٥٤/٨،والتذييل ١٥٠/٥،وتمهيد القواعد١٣٧١/٣.

(2) شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٨/٥.

(3) طه:٤٤.

(4) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٨/٥

(5) البديع في علم العربية ٥٣٥/١.

المبحث الثاني الفعل المضارع بين الاشتراط والمنع

١/اشتراط المضارعة في خبر (كاد)

تعمل أفعال المقاربة عمل (كان) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إلاَّ أن خبرها يجب أن يكون جملة فعلية من مضارع رافع لضمير الاسم.

فاشترط النحويون أن يكون الخبر فعلا ؛لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ؛ليكون أدل على الغرض، وجرد ذلك الفعل من (أن)؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال و(أن)تصرف الكلام إلى الاستقبال ،فلم يأتوا بها لتدافع المعنين ،ولما كان الخبر فعلا محضا مجردا من أن قدروه باسم الفاعل ؛لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل نحو زيد يقوم والمراد قائم[١].

قال ابن عصفور:" وأما أخبارها: فلا تكون إلا أفعالا".[٢]

وقال الشيخ خالد:" وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الأفعال أن تكون فعلية لتدل على الحدث ".[٣]

ويندر مجيء خبر هذه الجمل اسما ،ويعد من الحالات الشاذة ،نحو قولهم)عسى الغوير أبؤسا) [٤]،فجاء خبر عسى هنا مفردا (أبؤسا) ،وهذا من الشذوذ، وشذ أيضا أن يأتي خبر هذه الجمل جملة اسمية نحو قول الشاعر:

---

[١] شرح المفصل ٧/١١٩.

[٢] المقرب ص١٥٢.

[٣] التصريح ١/٢٧٩.

[٤] هذا مثل قالته العرب، وذكره الميداني في مجمع الأمثال: "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": ٢/ ١٧.ا لغوير: تصغير غارٍ، والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدة، والمعنى: لعل الشَّرَّ يأتيكم من قبل هذا الغار يُضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك، وينظر: المسائل الحلبيات ص٢٥٠،والتذييل والتكميل ٤/٣٤٣،وارتشاف الضرب ٣/١١٦٤..

وقد جَعَلَت قلوصُ بنيّ سُهَيلٍ من الأكوار مرتَعُها قَرِيبُ[١]

وهو من الشذوذ بمكان مكين.[٢]

كما اشترطوا أن يكون فعلها مضارعا رافعا لضمير اسمها ، نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد زيدٌ يقوم ،وقوله تعالى ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [٣] ،وقول الشاعر:

تَكَادُ تَغْنَى إذا شاهَدْتَ مُعْتَرَكاً عنْ أَنْ يُسَلَّ حُسامٌ أو يُسالَ دَمُ[٤]

وقول العجاج:

رَسْمٌ عَفا مِنْ بَعْدِ ما قَدِ امَّحَى قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحا[٥]

وإنما التزموا ذلك في أخبارها[٦] ؛لأن معانيها ومعاني سائر أفعال الباب التقريب، وذلك لا يكون إلا في الأفعال، فالتزموا في أخبارها ذكر الأفعال، تنبيها على معانيها.

---

(١) من الوافر، والشاهد قوله: (وقد جعلت قلوص بني زياد ... مرتعها قريب) حيث جاء خبر جعل جملة اسمية.
وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٣٢٠، وخزانة الأدب ٩/٣٥٤، والتصريح ١/ ٢٧٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣١٠، وشرح شواهد المغني٢/٦٠٦، ومغني اللبيب ١/٢٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠..

(٢) المقاصد الشافية ٢/٢٦٨.

(٣) النور:٣٥.

(٤) من البسيط لابن الحداد الأندلسي ، والشاهد مجيء الخبر "تغني"فعلا مضارعا ينظر:ديوانه ص٢٥٠.

(٥) من الرجز ، والشاهد استعمال كاد مثل استعمال عسى في كون خبره فعلًا مضارعًا مقرونًا بأن،ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص١٧٢.، والكناش في فني النحو والصرف ٢/٤٧،والتذييل والتكميل ٤/٣٣٧،والمقاصد الشافية ٢/٢٦٥،والمقاصد النحوية ٢/٧١١.

(٦) المقاصد الشافية٢/٢٦٧.

قال أبو حيان:" ومن باب كان أفعال المقاربة ، ولكن خبرها يكون مضارعا."[١]

والشائع في خبر كاد[٢] وروده مضارعا غير مقرون (بأن) كقوله تعالى ﴿كادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً ﴾ [٣] ،ووروده مقرونا (بأن) قليل ،ومنه ما جاء في حديث عمر رضي الله عنه: (ما كدت أن أصلّي العصر حتى كادت الشّمس أن تغرب) [٤]، ومثله قول الشاعر:

أَبيتُمْ قَبُولَ السّلم منّا فكدتُمُ لدى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السيوفَ عن السلّ[٥]

وقال الشاعر في خبر كرب غير مقرون (بأن):

وَمَا أَنْتَ وَيْكَ ورَسْمُ الدَّيارِ وسِنُّك قد كرَبَت تكمُلُ[٦]

وقال آخر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِيْنَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوْبُ[٧]

---

(١) ينظر:شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام ١٩/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٩١/١،وينظر:تمهيد القواعد١٢٦١/٣.

(٣) الجن:١٩.

(٤) أخرجه البُخَارِيّ في صحيحه، كتاب المغازي، باب غُزْوة الخندق وهي الأحزاب ١١١/٥ عن عمر بن الخَطَّاب بلفظه ،وفي كتاب الآذان/ الباب (٢٦).

(٥) من الطويل ،مجهول القائل، والشاهد قوله: (فكدتم أن تغنوا السيوف عن السل»، حيث اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد (بأن)وهذا قليل. ينظر: شرح ابن الناظم ص٦٠ ،والتذييل والتكميل ٤/ ٣٣٧، وتمهيد القواعد ١٢٦١/٣.

(٦) من المتقارب وهو للكميت بن زيد، والشاهد قوله: (قد كربت تكمل)حيث جاء خبر (كرب) مجردا من (أن)وهو الكثير.ينظر: ديوانه ص٣١٦،وشرح التسهيل ٣٩١/١،و التذييل ٤/ ٣٣٨،وتمهيد القواعد ١٢٦١/٣ ،والهمع ٣٥٠/٢،والخزانة ٢٥٢/٣ ،ستوك: أي ستون سنة من عمرك بإضافة العدد إلى الضمير .

(٧) من الخفيف، وهو لكحلبة اليربوعي أو لرجل من طيئ ، والشاهد: قوله (كرب القلب ... يذوب) حيث جاء خبر (كرب) مضارعا مجردا من (أن)،ينظر: ،والتصريح ١/ ٢٨٤،والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٢/١،و أوضح المسالك ١/ ٣٠١، وتخليص الشواهد ص٣٣٠،وتمهيد القواعد ١٢٦١/٣.

وقول الشاعر:

سَقاها ذَوُو الأَحلامِ سَجْلاً على الظَّما وقَدْ كَرَبت أعناقُها أَنْ تَقَطَّعا[١]

وقول آخر:

قَدْ بُرْتَ أوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسا مَثْبُورَا[٢]

وقال في خبر (أوشك) غير مقرون (بأن):

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِيْ بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[٣]

وقال آخر في الاقتران (بأن):

وَلَوْ سُئِلَ الناسُ الترابَ لأوشَكُوا إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[٤]

ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية ،ولا يصح محاكاة هذا النادر بل يجب الوقوف فيه عن المسموع[٥]

---

(١) من الطويل لأبي زيد الأسلمي ، والشاهد: مجيء خبر (كرب) فعلا مضارعا مقترنا بأن) وهذا قليل ينظر:شرح التسهيل ٣٩٢/١،وتخليص الشواهد ص٣٢٣،والتذييل ٤/ ٣٣١، ٣٣٨ ، والمقرب ١/ ٩٩، وأوضح المسالك ١/ ٣٠٣.

(٢) الرجز للعجاج ،والشاهد: مجيء خبر (كرب) فعلا مضارعا مقترنا (بأن)وهو قليل ،والبيت في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٠، وتمهيد القواعد ١٢٦٢/٣وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٣٣٠ .

(٣) من المنسرح ، والشاهد فيه مجيء خبر "يوشك" غير مقترن بـ"أن"، وهذا قليل نسب إلى أمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣/ ١٦١، وشرح المفصل ٧/ ١٢٦، التصريح ١/ ٢٨٤، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص٣٢٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/١، والمقرب ١/ ٩٨، وهمع الهوامع ١/ ٤٧٧.

(٤) من الطويل، والشاهد:مجيء خبر "أوشك" فعلا مضارعا مقترنا بـ "أن" وحكم اقتران جواب "أوشك" بـ "أن" الجواز مع التغليب، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٩٨، وتخليص الشواهد ص٣٢٢، و التصريح ١/ ٢٨٣ وشرح ابن عقيل ٣٣٨/١ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٧، ولسان العرب ٤٨٤٤/٦"وشك"، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٢.

(٥) النحو الوافي ٦١٥/١.

فشذ في (جعل) قول ابن عباس رضي الله عنهما: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا) [١]، فجاء خبر (جعل) جملة فعلية، فعلها ماضٍ، وهذا شاذ ولا يقاس عليه.

ويأتي فاعل الفعل المضارع في جملة أفعال المقاربة ضميرا يعود على اسمها ،قال أبو حيان : "إن ذلك الفعل لا يكون فاعله إلا ضميرا عائدا على الاسم ،تقول: كاد زيد يقوم ،ولا يجوز :كاد زيد يقوم أبوه ." [٢]

وأما قول ذي الرمة:

وقفتُ على ربْعٍ لِمَيَّةَ ناقتي فما زلتُ أبكي عنده وأخاطِبُهْ

وأسقيه حتى كاد ممَّا أبُثُّه تكلمني أحجارُه ومَلاعِـبُه[٣]

فالخبر جملة (تكلمني أحجاره وملاعبه) وهي فعلية فعلها مضارع لكن لم يرفع ضمير الاسم السابق.

فهذا البيت خرج عن المسلك العام لصفات الخبر لأفعال هذا الباب، لذلك حكم عليه بالشذوذ.

---

[١] قال ابن عباس ذلك مبنيا حال الناس عندما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعوة وجه الاستشهاد: مجيء خبر "جعل" فعلية، فعلها ماضٍ، وحكم مجيئه ماضيا شاذ ولا يقاس عليه، أخرجه البخاري في صحيحه ١١١/٦، واستشهد به ابن مالك في شواهد التوضيح ص١٣٥.

[٢] شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢٥/٢.

[٣] من الطويل، وهو لذي الرمة والشاهد: وقوع خبر كاد فعلا مضارعا رافعا الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم، والبيت في ديوانه ص٥٢،و الكتاب ٤/ ٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩١، ٩٢،و التصريح ١/ ٢٨٠، و، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٧٦.

٢/اشتراط المضارعة في إجراء الظن مجرى القول

أصل القول إذا دخل على الجمل أن تحكى على حالها، كانت الجملة اسمية أو فعلية، فإذا كانت اسمية جاز أن تحكى، وجاز إن كانت مما تدخل عليه ظن أن تجرى مجرى الظن في العلم بلا شرط عند سليم[١] فتقول: قال زيد عمرًا منطلقًا كما تقول: ظن زيد عمرًا منطلقًا، ويجوز أن تجرى مجرى الظن عند أكثر العرب[٢] بشروط:

الأول: أن يكون فعلًا؛ فلا ينصب بالمصدر ولا باسم الفاعل.

الثاني: أن يكون مضارعًا؛ فلا ينصب بالماضي ولا بالأمر، وأجاز السيرافي إجراءه مجرى الظن ماضيًا ، فتقول: أقلت زيدًا منطلقًا؟ وسيبويه لم يستثن إلا القول، فيظهر منه اختصاصه بالمضارع، وزعم الكوفيون أن الأمر من القول للمخاطب يجرى مجرى الظن في لغة غير سليم، كما يجرون المضارع مجراه، إذا اجتمعت الشروط التي في المضارع ،ومنه قول الشاعر:

إِنَّ سُلَيْمَى مَنْ تنازع ليّه وَمَنْ يُنَازِعهَا فَقُلْه قَدْ خَلَجَ[٣]

أي فظنها، وقال الفراء: لم أر العرب أوقعت القول بالنصب في شيء من الفعل إلا في التاء، خاطبت بها أو أمرت فإنهم لا يقولون: أتقول زيدًا منطلقًا.[٤]

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٣، والتصريح ١/٣٨٠..

(٢) ينظر:الكتاب ١/١٢٣،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٣،والمقاصد النحوية ٢/٨٩٤،والهمع ١/٥٦٨.

(٣) من المنسرح، ولم يعلم للبيت قائل وهو في التذييل ٦/١٣٦،وارتشاف الضرب ٤/٢١٢٧،وتمهيد القواعد ٣/١٥٤٦..

(٤) التذييل والتكميل ٦/١٣٦.

الثالث: أن يكون مسندًا إلى ضمير الخاطب؛ فلا ينصب به مع الهمزة والنون والياء وتاء المؤنثة الغائبة.

الرابع: أن يكون معتمدًا على استفهام؛ فلا ينصب ما لم يتقدمه استفهام.

الخامس: أن يكون غير مفصول بأجنبي غير ظرف أو عديله. فهذه الشروط موجودة في البيت المذكور بخلاف غيره.

وقد علل الأعلم ذلك بقوله: "اعلم أن القول قد يستعمل في معنى الظن والاعتقاد ،وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة ،فتصورهما في القلب هو الظن أو العلم ،والعبارة عنها باللسان هو القول ...وكثر هذا المعنى فأجروه مجرى الظن ." [١]

وأما سليم فإنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا، فيقولون: قلت زيدًا منطلقًا، وأقول زيدًا منطلقًا، وأنا قائل زيدًا منطلقًا، وأعجبني قولك بشرًا كريمًا، وقل عمرًا متكلمًا، وعلى لغتهم تفتح (أن) بعد قلت وشبهه ،، قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب –وسألته عنه غير مرّة– أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون (باب قلت) أجمع مثل ظننت".[٢]

فإن قيل فلأي شيء لم يجز أن يجرى مجرى الظن غير بني سليم إلا بالشروط المتقدمة ؟

فالجواب أن الذي حمل على ذلك أن هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها ،ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع لا يكون في الغالب إلا مظنونا ،وليس كذلك الماضي ،وكذلك الاستفهام يناسب الظن ؛لأن المستفهم أبدا إنما يستفهم عما لا يتحقق. [٣]

---

(١) **النكت ١/٢٥٤.**

(٢) **الكتاب ١/١٢٤.**

(٣) **ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٣.**

وقد اختلف النحويون في القول إذا استعمل استعمال الظن،فهل بمنزلة الظن في العمل خاصة أو في العمل والمعنى؟ على مذهبين:

الأول: مذهب الجمهور[١]أن القول يجري مجرى الظن عملا ومعنى.

الثاني: مذهب الأعلم[٢]، وابن خروف[٣]، أن القول يُجرى مجرى الظن في العمل خاصة ،ولم يتغير المعنى عما كان عليه.

والدليل على ذلك قول الشاعر:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا[٤]

على أن (قالت) على معناها الأصلي، وليست متضمنة معنى ظنّ.

ورُدّ باحتمال أن يكون (هذا) مبتدأ، و(اسرائين) على تقدير مضاف؛ أي مسخ بني إسرائيل، فحذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضاف إليه على جره.

واختار ابن عصفور مذهب الجمهور، قال:"والصحيح عندي أنه يجرى مجرى الظن في المعنى والعمل ،ولولا ذلك لم يشترط العرب فيه – غير بني سليم– الأشياء الأربعة المقوية لمعنى الظن ،وأيضا فإنه إذا استقريت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن." [٥]

---

[١] ينظر: الكتاب ١/١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٣، وارتشاف الضرب ٤/٢١٢٩، والتصريح ١/٣٨٠، وحاشية الصبان ٢/٥٢.

[٢] ينظر: النكت ١/٢٥٤ – ٢٥٥.

[٣] ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٤٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٣، والتصريح١/٣٨٠.

[٤] من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٥، والمقاصد النحوية ٢/٤٢٥، والتصريح ١/٣٨٠.

[٥] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٣،٤٦٤.

قال ابن مالك:

وَكَتَظُنّ اجْعَلْ (تَقُول)إِنْ وَلِى مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفصِلِ

بِغَيرِ ظَرفٍ أَوْ كَظَرفٍ أو عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

وَأُجْرِى القَوْلُ كَظَنّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيم، نَحْو (قُلْ ذا مُشْفِقَا)[١]

وقد جعل ابن مالك من جملة الشروط كون المضارع مقصودا به الحال، قال: "وهذا الاستعمال وهو إجراء القول مجرى الظن عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب مقصودًا به الحال بعد استفهام متصل"[٢]

وقد رد عليه بقول الشاعر:

أمَّا الرحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا[٣]

وذكر أبو حيان أنه لم يذكر هذا الشرط غيره فيما يعلم، قال :" بل الظاهر من حيث شرط الاستفهام أنه يكون مستقبلًا؛ ألا ترى إلى قوله:

أمَّا الرحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه لا استفهام على الظن في الحال."[٤]

وقال العيني:" واعلم أن ابن مالك –رحمه الله تعالى– شرط أيضًا كونه حالًا ، والبيت المذكور يرد عليه ذلك؛ لكن يقول هذا إذا كان متى في

---

[١] ألفية ابن مالك ص٢٤، وينظر:شرح ابن الناظم ١٥٢/١،والمقاصد الشافية ٤٩٥/٢.

[٢] شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٩٥)

[٣] من الكامل وهو لعمر ابن أبي ربيعة ، والشاهد قوله: (فمتى تقول الدار تجمعنا) حيث إن متى (ظرف للقول فجعله مستقبلا ينظر: ديوانه ص٢٢٧،و الكتاب (١/ ١٢٤)، والمقتضب ٢/ ٣٤٨، وشرح المفصل ٧/ ٧٨، والتذييل ١٣٧/٦.

[٤] التذييل والتكميل ١٣٧/٦.

البيت ظرفًا لتقول، ، وتقول: فعل مضارع وقع مظروفًا لمتى، ويلزم من كون متى مستقبلًا أن يكون مظروفها –أيضًا– مستقبلًا، فحينئذ لا يصلح تقول للحال، فعلى هذا الوجه اشتراط الحال ليس بصحيح." [١]

وقال الخضري:" وقد رد بهذا على ابن مالك الذي جعل من شروط القول أن يكون مضارعا مقصودا به الحال وأجيب عن هذا بأن (متى) ظرف لقوله تجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حالي ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لأن الشرط سبقه بالاستفهام." [٢]

---

[١] **المقاصد النحوية ٢/٨٩٤.**

[٢] **حاشية الخضري ١/٣٥١.**

٣/منع المضارعة لزيادة كان

انفردت (كان) من بين أخواتها بجواز زيادتها[١]، إذا وقعت بلفظ الماضي في حشو، والمراد به: أن تكون بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ، نحو: ما كان أحسن زيدًا، وما كان أصح علم من تقدم.

وتكون في هذه الحالة زائدة، لا عمل لها، ولا دلالة لها على أكثر من الزمان، فمعنى زيادتها أن يكون دخولُها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى؛ فإنها إما تُزادُ لمعنًى، وهو الدلالةُ على الزمان الماضى، كما هى في أصلها، وإنما الزيادة من حيثُ إنها تجيء غير عاملة في معمول، فكأنها ملغاةٌ أُتِي بها استدراكًا للدلالة على الزمان، كما يُؤْتَى بأفعال القلوب استدراكًا للدلالة على وَجْهِ حُصُولِ الخبر من العلم أو الظن.[٢]

وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا[٣]

وزيادتها قليلة ؛ ولأجل ذلك أتى ابن مالك بقد المفيدة للتقليل في بيته.[٤]

وإنَّما ساغ أَن تزاد (كَانَ) لأنَّها أشبهت الحروف فِي أنَّ معناها فِي غيرها ولـ(كَانَ) الزائدة فاعل مضمر فيها تقديره كان الكون على قَول أبي سعيد السيرافي وَلَا فَاعل لها عند أبي عليّ ومعنى زيادتها عند السيرافي فِي إلغاء عملها لا أنها تخلو من فاعل وإنَّما لم يظْهر ضمير فاعلها لِأَن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٦٠،وأوضح المسالك ١/٢٤٨،وشرح ابن عقيل ١/٢٨٩.

(٢) المقاصد الشافية ٢/١٩٦

(٣) ألفية ابن مالك ص١٩.

(٤) المقاصد الشافية ٢/١٩٦

الضَّمِير يرجع إِلَى مَذْكُور فَيلْزم أَن يكون لَهَا اسْم وَإِذا كَانَ لَهَا اسْم كَانَ لَهَا خبر.[١]

وفي تخصيص (كانَ) من بين سائر أخواتها قال الشاطبي:" لأنّ (كان) أصلٌ لكلِّ فعلٍ وحدثٍ، وأصل في هذا الباب لسائر أفعاله، فتصرّفوا فيها لذلك ما لم يتصرّفوا في غيرها. فأما أصلٌ لكلّ فِعْلٍ وحدث فلأنه يصحُّ أن يُعَبّر بالكون عن كُلّ فعل، فتقول في ضرب وقام وخرج وذهب وأكل: ضربٌ، أو قيام، أو خروج، أو ذَهابٌ، أو أكلٌ، وكذلك ما أشبهه، وأما أنها أصلٌ في هذا الباب فلأن كلّ فعل فيه يصحّ تعويض (كان) منه، بخلاف سائر الأفعال، فإنها ليست كذلك –فتصرفوا في كان بالزيادةِ والحذف، وجملةُ ما تصرفوا به فيه: الزيادة –وهاهى ذى– والحذفُ جملة، وحذف لامها." [٢]

وقد أتى في النادر زيادةُ غيرها من أفعال هذا الباب، وذلك: أصبح وأمسى، في قولهم: ما أصبح أَبْرَدَها! وما أمسى أدفأها! ثبت في الكتاب وليس من كلام سيبويه. وهو من الشاذّ، فلم يَعْبَأْ به.[٣]

فأجاز أبو علي[٤] زيادة أصبح وأمسى في قوله:

عدوّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهما أَصْبَحَ مشغولٌ بمشْغُول[٥]

وقد خصّ النحويون (كان) دون (يكون)، فدلّ ذلك على اختصاص الزيادة بها، وسبب الاختصاص تعيينُ الزمان في (كان) دون المضارع.

ومن زيادتها قول ربيعة بن عبيد الأسدي:

---

(١) اللباب ١/١٧٢.

(٢) المقاصد الشافية ٢/١٩٦.

(٣) ينظر:المقاصد الشافية ٢/١٩٧.

(٤) ينظر:حاشية الصبان ١/٣٥٥.

(٥) من السريع، بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٩، وحاشية الصبان ١/٣٥٥.

وَلَقَدْ عَلِمْتَ عَلَى التَّجَلدِ أنَّ الرَّزِيَةَ كَانَ يَوَمُ ذُؤَابِ[١]

فيوم ذؤاب: خبر؛ لأن ()كان زائدة ، والتقدير إن الرزية يوم ذؤاب، وكان ملغاة ؛إذ لو كانت ناقصة لانبغى أن يقول :أن الرزية كانت يوم ذؤاب.[٢]

وقول الشاعر:

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا بِهدَاكَ، مُجْتَنِباً هَوَى وَعِنَادًا[٣]

وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا التِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُوْرِ[٤]

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ[٥]

فجعل (لنا) صفة لجيران ، وكرام صفة أخرى ،وكان ملغاة.

---

[١] من الكامل أمالى ابن الشجرى ٢ . ٧٣ / البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢ . ٧٠٠ . ٧٤١،والمقاصد الشافية ٨٣/٧.

[٢] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٧٤١/٢.

[٣] من الكامل ، والشاهد فيه قوله: "ما كان أسعد" حيث وقعت "كان" زائدة بين شيئين متلازمين: "ما" التعجبية وفعل التعجب "أسعد" وهذا شائع في كلام العرب ،وهو لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية ٣/ ٦٦٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٧٥٢ وشرح الأشموني٢٧٣/٢ .

[٤] من البسيط ،والشاهد: قوله: "بسعي كان مشكور" حيث زاد "كان" بين الصفة "مشكور" والموصوف "سعي.".
بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢١٤، وشرح الأشموني ٢٤١/١.

[٥] من الوافر، الشاهد: قوله: "وجيران لنا كانوا كرام" حيث فصل بين الموصوف وهو "جيران" والصفة وهي "كرام" بـ"كانوا" الزائدة، ينظر: ديوانه ص٥٩٧، خزانة الأدب ٢١٩/٩، التصريح ١/ ٢٥٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣، والكتاب ٢/ ١٥٣، ولسان العرب ٣٩٦١/٥"كنن"، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢، والمقتضب ٤/ ١١٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١١٥، وأوضح المسالك ٢٥١/١.

ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعًا من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل، وبين العاطف والمعطوف عليه كقول الفرزدق:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُوْرُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلاَمِ[١]

وبين نعم وفاعلها كقوله:

ولَبِسْتُ سِرْبالَ الشبابِ أَزورُها وَلَنِعْمَ كانَ شَبيبَةُ المُحتالِ[٢]

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب[٣]: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم، وكقول أبي أمامة الباهلي: (يا نبي الله أو نبي كان آدم(،وقد شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله:

سَرَاةُ بَنِيْ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العَرابِ[٤]

ومن زيادة كان عند سيبويه ما حكي من قولهم[٥]: (إن من أفضلهم كان زيدًا)، وخرّج المبرد ذلك على أن(زيدًا): اسم إن ،ومن أفضلهم: خبر

---

(١) من الكامل ، يهجو جريرا. وهو شاهد على أن)كان(زائدة بين المتعاطفين، لا عمل لها، ينظر:ديوانه ص٦٠٩،والخزانة/ ٩/ ٢١٥، وشرح الأشموني/ ١/ ٢٤٣.

(٢) من الكامل، والشاهد: قوله: "نعم كان شبيبة المحتال" حيث زاد "كان" بين الفعل "نعم" وفاعله "شبيبة بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤٣/١وحاشية الصبان ٣٥٤/١.

(٣) المراد بالكملة: الجماعة، وهو جمع "كاملٍ"، والمراد: أن هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في الكمال والفضل، ينظر:شرح الكافية الشافية ٧٠/١،وأوضح المسالك ٢٥٠/١،وشرح الأشموني ٢٤٤/١.

(٤) من الوافر، والشاهد: قوله: "على كان المسومة" حيث زاد "كان" بين الجار والمجرور، وهو بلا نسبة في الأزهية ص١٨٧، وأسرار العربية ص١١٤، والأشباه والنظائر ٣/ ٣٠٣، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٠، ورصف المباني ص١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح ابن عقيل٢٩١/١، وشرح المفصل ٧/ ٩٨.

(٥) الكتاب ١٥٣/٢،وينظر:شرح الرضي على الكافية ١٩١/٤.

كان، واسم كان مضمر فيها، واسمها وخبرها في محل خبر إن[١] ،قال أبو حيان:" وأجاز ذلك الرماني وبعض المتأخرين ،وهذا خطأ؛ لأنه يؤدي إلى أن جعل الخبر جملة مقدمًا في (إن)، وهذا لا يجيزه أحد."[٢]

وشذّ زيادة المضارع فى نحو: أنت – تكون – رجلٌ نابهُ الشأن ،ومنه قول أم عقِيل:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيل إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[٣]

فقد وردت (تكون) زائدة هنا بلفظ المضارع ، وهذا قليل ،وهذه القلة لم تدخل فى اعتبار النحويين ؛وفي الخزانة:" وذهب ابن الناظم في شرح الألفية إلى أن زيادتها بلفظ المضارع نادر كقول أم عقيل السابق ،وارتضاه ابن هشام في شرح شواهده؛ لكنه أنكر زيادتها في المغني".[٤]

وأجاز الفراء زيادة (يكون) بين أفعل و(ما) في التعجب،[٥]نحو: ما يكون أطول هذا الغلام ، ولفظه يشعر بأنه مسموع لأنه قال: "وقد يقال في المستعمل: ما يكون أطول هذا الغلام ويشهد لقوله قول رجل من طيئ:

صَدقْتَ قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا طِفْلاً ببذِّ أولى السيادة يافعًا[٦]

---

(١) ينظر:المقتضب ١١٥/٤،و شرح الرضي على الكافية ١٩١/٤،التذييل والتكميل ٢١٣/٤، وارتشاف الضرب١١٨٥/٣،وتمهيد القواعد ١١٥٦/٣.

(٢) التذييل والتكميل ٢١٣/٤.

(٣) من الرجز ، والشاهد: قوله: "أنت تكون ماجد" حيث فصل بين المبتدأ والخبر شذوذا بـ"تكون" الزائدة.

ينظر: تخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧، وشرح ابن عقيل٢٩٢/١، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٤٣٨.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ٢٢٧/٩.

(٥) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١،والتذييل والتكميل ٢١٧/٤.

(٦) من الكامل ،لم أقف على قائله، ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١،وتخليص الشواهد ص٢٥٧،وتمهيد القواعد ١١٦٢/٣،والمساعد ٢٦٨/١.

قال الفراء: "وأخوات (كان) تجري مجراها".[١]

وزيادة (يكون) ينبغي أن تحمل على الشذوذ؛ لأن النحويين ذكروا الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما وقع الاتفاق عليه.

وفي (كان) الزائدة خلاف: ذهب السيرافي[٢] والصيمري[٣] وغيرهما إلى أن فاعلها مضمر، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل ،كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكون ،ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها.[٤]

وذهب الفارسي [٥]إلى أنها لا فاعل لها، وحجته أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك أن (قلما) فعل ،لكن لما استعملته العرب للنفي، فقالت: (قلما يقوم زيد) في معنى: ما يقوم زيد ،لم يحتج إلى فاعل، كما أن (ما) لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: قلما يقوم زيد، فكذلك (كان)، لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة (أمس)، فكما أن (أمس) لا يحتاج إلى فاعل ،فكذلك ما استعمل استعماله.[٦]

---

(١) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١،والتذييل والتكميل ٢١٧/٤.

(٢) ينظر:شرح كتاب سيبوية ٢٩٦/١.

(٣) ينظر:التبصرة والتذكرة ١٩٢/١.

(٤) التذييل والتكميل ٢١٣/٤

(٥) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١.

(٦) التذييل والتكميل ٢١٣/٤.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي الأكرم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

فقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١- وقف البحث على أربعة عشر موضعا اشترط فيه النحويون كون الفعل ماضيا أو مضارعا أو منعوا ذلك فيه، منها سبعة مواضع اشترطوا فيها المضي ، وأربعة منعوا فيها المضي، وموضعان اشترطوا فيه المضارعة ،وموضع منعوا المضارعة فيه، مع تباين- أحيانا- آرائهم فيما خرج عن شروطهم .

٢- أظهر البحث اعتماد بعض النحويين على التأويل والتقدير فيما خالف هذه الشروط في جل النصوص المتعارضة ،فخرجوا كثيرا من الشواهد لتستقيم مع شروطهم، من ذلك تخريجهم للأمثلة التي خالفت اشتراطهم المضي فيما تتعلق به (رب)،والفعل الذي يلي (إن)الشرطية.

٣- اختلف النحويون في الأصل من الأفعال الثلاثة ، فقال بعضهم: الماضي ، لأنه يكون مجردًا من الزيادة ثم تلحقه زيادات المضارعة، والأصل عدم الزيادة، وقال بعضهم: الأصل فعل الحال ؛لأنه موجود، والماضي والمستقبل معدومان، ولا شبهة في أن الموجود أقوى من المعدوم ،وقال بعضهم: المستقبل هو الأصل ؛ لأن العدات به تكون ،وهو يصير إلى الحال ثم إلى الماضي، والشائع بينهم أنه فعل الحال.

٤- منع الكوفيون وقوع الفعل الماضي خبرا لـ(كان)دون اقترانه بـ(قد)، بينما أجازوا وقوعه حالا مطلقا ، ولم يوجبوا (قد) في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة قياسا على جواز وقوعه صفة للنكرة، والصحيح جواز

وقوعه في الحالتين؛ فقد كثر ذلك في كلامهم نظمًا ونثرًا كثرة توجب القياس.

٥- منع النحويون وقوع المضارع في الجملة الحالية الواقعة بعد (أو)، واشترطوا مضيه مع أن المضارع أدخل في الحال من الماضي ، فلم يجيزوا: لأضربنه يمكث أو يذهب؛ لأن الشرط إذا حذف جوابه لزم أن يكون الفعل ماضيا.

٦- اشترط النحويون أن يكون عامل النصب في (مذ ومنذ) فعلًا ماضيًا؛ وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي يضافان إليهما لا بد أن يكون ماضيًا، نحو: جئت مذ أو منذ الوالد حاضر مذ أو منذ حضر الوالد، فلا يقال :(رأيته منذُ يوم الخميس)، أَو ماضياً فيه معنى التَّطاول والامتداد، نحو :(سِرتُ مُذْ طلوعِ الشمسِ).

٧- اشترط أغلب النحويين في جواب (لو) أن يكون فعلا ماضياً وضعا أو معنى ،وهو ما رجحه البحث ؛ لكثرة النقل ، وما خالف فيمكن أن يحمل على القلة أو الشذوذ.

٨- إذا أولت العرب (إن) المخففة فعلا لم يكن في الغالب إلا فعلا ماضيا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وهو ما أقره البحث ، فإن كان مضارعا حفظ ولم يقس عليه ،ويندر أن يليها ماض غير ناسخ أو مضارع غير ناسخ.

٩- رجح البحث القول بأن اللام لا تصحب الخبر إذا كان فعلا ماضيا متصرفا خاليا من قد ؛لأَنّ أصل اللام أن تدخل على الاسم لا على الفعل، وإنّما دخلت على الفعل المضارع لشَبَهِه بالاسم ، وأمّا الماضي فليس شبيها بالاسم فلم تدخل عليه اللام.

١٠- لا يمتنع كون خبر (لعل) فعلا ماضيا ؛ لورود أدلة كثيرة من الحديث الشريف والشعر العربي خلافا للحريري ومبرمان.

١١- اشترط النحويون أن يكون خبر كاد جملة فعلية فعلها مضارعا رافعا لضمير اسمها ، ومن النادر أن يكون الخبر غير ذلك ،ولا يصح محاكاة هذا النادر بل يجب الوقوف فيه عن المسموع.

١٢- رجح البحث ما اشترطه النحويون لإجراء القول مجرى الظن بأن يكون فعلًا مضارعًا ،ورد مذهب السيرافي إجراءه مجرى الظن ماضيًا.

١٣- خصّ النحويون زيادة (كان) دون (يكون)، وسبب الاختصاص تعيين الزمان في (كان) دون المضارع ،وتحمل زيادة (يكون) على الشذوذ.

والله أسأل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح وأن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٣. الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي المتوفى سنة ٤١٥هـ، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ،تحقيق بركات يوسف هبود،دار الأرقم بيروت –لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) ، تحقيق: غريد الشيخ الناشر: دار الكتب العلميّة ،الطبعة: ٢ تاريخ النشر: ٢٠٠٧ م.

٦. الأصول في النحو لابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٧. الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق د عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ،

المجمع الثقافي أبو ظبي مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ٢٠٠٣م.

٨. ألفية ابن مالك محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون.

٩. أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبو السعادات ، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)،تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي ،مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

١٠. الأمالي لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)،عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية ،الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

١٣. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ،كلية الآداب - جامعة الرياض ،الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٤. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

١٥. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (المتوفى سنة ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ١٤٢٠هـ.

١٦. البديع في علم العربية لابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٧. البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ{دراسة وتحقيقاً}تأليف: محمد عبد الستار على أبو زيد، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق {١٤٢٨هـ –٢٠٠٧ م}.

١٨. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي ، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي.

١٩. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ،تحقيق د.طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى سنة ١٢٠٥هـ)تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، دار الهداية.

٢١. التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م–دار الفكر –دمشق.

٢٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكبَري (٥٣٨ – ٦١٦ هـ)،تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن

سليمان العثيمين [ت ١٤٣٦ هـ]، دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٢٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٢٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د حسن هنداوي ،دار كنوز إشبيليا ،الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)،تحقيق: محمد كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٢٦. التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤ م)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى [ت ١٢ – ٠٥ – ١٤٤٥ هـ] كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٦

٢٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ(تحقيق :علي محمد فاخر وآخرين ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٩. توجيه اللمع أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٣٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ّ للمرادي (المتوفى : ٧٤٩هـ)شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي الطبعة : الأولى١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣١. جامع الدروس العربية المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ) الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

٣٢. جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢هـ) تحقيق : رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٣٣. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٣٤. حاشية الخضري حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لمحمد بن مصطفى الخضري، بدون طبعة.

٣٥. حاشية الصبان حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

٣٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، دار السعادة ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٣٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية ١٩٩٨ م بيروت.

٣٨. الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ) الناشر: عالم الكتب – بيروت تحقيق: محمد علي النجار.

٣٩. دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي.

٤٠. ديوان الأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، المعروف بأعشى قيس (٥٢ ق. هـ – ٧ هـ = ٥٧٠ – ٦٢٩ م).

٤١. ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ،تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ،مكتبة أطلس ، دمشق ١٩٧١م.

٤٢. ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور ،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م).

٤٣. ديوان الكميت بن زيد الأسدي ،جمع وشرح وتحقيق د.محمد نبيل طريفي ،دار صادر بيروت،الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٤٤. ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وشرح وتحقيق :د محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٤٥. ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، (المتوفى: ٥٤٥ م)،اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ،الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٤٦. ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة ،الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ– ١٩٦٤م،المكتب الإسلامي للطباعة والنشر،لبنان بيروت.

٤٧. ديوان رؤبة بن العجاج ،اعتنى به وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

٤٨. ديوان زهير ، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس ،الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان.

٤٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم (٢٣ هـ / ٦٤٤ م) (٧١١ م / ٩٣ هـ) ، تحقيق: أحمد أكرم الطباع ،الناشر: دار القلم، بيروت – لبنان.

٥٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق : أحمد الخراط، الطبعة الثالثة ،دار القلم ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥١. سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ)، دار القلم – دمشق الطبعة الأولى، ١٩٨٥ ، تحقيق: د. حسن هنداوي.

٥٢. سنن أبي داود سليمان السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٥٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية بيروت.

٥٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل (المتوفى : ٧٦٩هـ)،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ،الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٥٥. شرح أبيات المغني شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ) ،تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق دار المأمون للتراث، بيروت.

٥٦. شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)،تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٥٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ): دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٥٨. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م ، جامعة قاريونس - ليبيا.

٥٩. شرح ألفية ابن معط لابن القواس،تحقيق ودراسة د.علي موسى الشوملي ،مكتبة الخانجي،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٦٠. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري، تحقيق د هادي نهر ،دار اليازوري العلمية ،الأردن عمان

٦١. شرح المفصل لابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية.، مصر، بتحقيق: مشيخة الأزهر.

٦٢. شرح تسهيل الفوائد ،لابن مالك(المتوفى: ٦٧٢هـ)،تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ،الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ،الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٦٣. شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي المتوفى سنة٦٠٩هـ ، تحقيق: د سلوى محمد عمر عرب، مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤١٩هـ.

٦٤. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ،تحقيق د.صاحب أبو جناح ،القاهرة ١٩٧١م.

٦٥. شرح درة الغواص في أوهام الخواص لأحمد بن محمد الخفاجي تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٦٦. شرح ديوان الحماسة لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ(تحقيق : غريد الشيخ ،وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٧. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذى (٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد –دار الكتب العلمية بيروت– لبنان –١٤٠٢هـ –١٩٨٢م .

٦٨. شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)،وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان ،تعليق : الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٦٩. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢،تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني –بغداد ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.

٧٠. شرح قواعد الإعراب للكافيجي ، (المتوفى: ٨٧٩ هـ) بدون طبعة.

٧١. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٧٢. شرح منظومة الآجرومية للشيخ داود بن سلمان التكريتي (١٣٦٠ هـ . ١٩٤١ م)،تحقيق صلاح ساير فرحان العبيدي.

٧٣. شواهد التوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور طَه مُحسِن ،الناشر: مكتبة ابن تيمية ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٧٤. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر،الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٥. الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ،المؤلف: إبراهيم بن صالح الحندود الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٧. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) ،تحقيق: حسن موسى الشاعر الناشر: دار البشير – عمان الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٧٨. الفكر النحوي عند ابن الدهان (ت٥٦٩)مع تحقيق كتابه "الغرة في شرح اللمع" من أول باب إن وأخواتها إلى أخر باب العطف ،رسالة

دكتوراه إعداد:فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٣٠هـ-١٤٣١هـ.

٧٩. الكافية في النحو لابن الحاجب المتوفى سنة٦٤٦هـ، تحقيق الدكتور طارق نجم الدين ، مكتبة دار الوفاء الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٨٠. الكتاب لسيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٨١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ،الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٨٢. الكناش في فني النحو والصرف المؤلف لأبي الفداء بن شاهنشاه بن أيوب، (المتوفى: ٧٣٢ هـ) ،دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان٢٠٠٠ م.

٨٣. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (المتوفى: ٦١٦هـ) ،تحقيق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٨٤. لسان العرب لابن منظور (المتوفى: ٧١١ هـ حققه عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف -القاهرة.

٨٥. اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق :سميح أبو مغلي ،دار مجدلاوي ١٩٨٨م.

٨٦. مجمع الأمثال مجمع الأمثال للميداني (المتوفى: ٥١٨هـ) ،تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ،الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان

٨٧. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ،تحقيق: د. محمد كامل بركات ، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

٨٨. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ) ،تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٨٩. المسائل المنثورة لأبي على الفارسي، تحقيق وتعليق د. شريف عبد الكريم النجار ،دار عمار للنشر والتوزيع.

٩٠. المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة إعداد: هاني محمد عبد الرازق القزاز رسالة ماجستير بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق.

٩١. مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين المَوزَعِيّ (المتوفى: ٨٢٥ هـ) ، طبعة دار المنار، القاهرة، تحقيق: د. عائض بن نافع العمري.

٩٢. معانى القرآن لأبي الحسن المجاشعي ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ،مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

٩٣. معاني القرآن للفراء لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧)،عالم الكتب ،الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩٤. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٩٥. معجم المصطلحات النحوية والصرفية د.محمد سمير نجيب مؤسسة الرسالة دار الفرقان.

٩٦. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمّد محيى الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية – صيدا–بيروت١٤١١هـ–١٩٩١م.

٩٧. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٩٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي (المتوفى سنة ٧٩٠ هـ) تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٩٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

١٠٠. المقتضب للمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت

١٠١. المقرب لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ،دار الكتب العلمية–بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

١٠٢. المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
١٠٣. النحو العربي لإبراهيم إبراهيم بركات الناشر: دار النشر للجامعات الطبعة: ١تاريخ النشر: ١٤٢٨ هـ.
١٠٤. نحو القرآن للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ،مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١٠٥. النحو الوافي لعباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) الناشر: دار المعارف ،الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
١٠٦. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) ،الناشر : المطبعة التجارية الكبرى.
١٠٧. النّكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ،تحقيق زهير سلطان ،منشورات معهد المخطوطات العربية -الكويت-الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٠٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر.